

عيان: السبت به شعبان سنة ١٢٧٨ ه. الموافق ١٤ شباط سنة ١٩٥٩م. العدد: ١٤١٣

لغيميں

| صعيف | |
|------|--|
| 10. | قانون رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ : قانون البنك المركزي الاردني |
| 171 | قانون رقم(٥) لسنة ١٩٥٩ : قانون مراقبة البنوك |
| 174 | عانون زمم زن کا در ۱۱۵۰ میری عن الموجو دات والمطاوبات بیان شهری عن الموجو دات والمطاوبات |
| 140 | قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٩ : قانون مراقبة العملة الاجنبية |
| 144 | قانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٩ : قانون مهنة القبالة رزعاية الامومة والطفل |
| 177 | عانون رقم (۷) لسنه ۱۹۵۹ : فاون مهد اللباء ورفيد العارات الداري التاريخ |
| IVA. | قانون رقم (۸) لسنة ١٩٥٩ : قانون تنظيم تجارة العلاجات الزراعية |
| 14. | قسم وقاية النباتات |
| ۱۸۲ | قانون رقم (٩) لسنة ١٩٥٩ : قانون انتهاك حرمة المحاكم |
| 171, | اتفاقية المتياز التنقيب عن البترول (ازميرى) |
| 4.14 | الفاهية المسيار التنسب من الجورة المعدل لسنة ١٩٥٩ صادر بمقتضى المادة (١٠٧) من قانون الطيران المدني قرار رسوم الملاحة الحوية المعدل لسنة ١٩٥٩ صادر بمقتضى المادة (١٠٧) من قانون الطيران المدني |
| 171 | ابقد (٥٥) مقد المام ١٩٥٢ |
| | أم دفاء رضع حد أعل لانمان المستعضرات الطبية الجاهزة رقم (٢) لسنه ١٩٥٩ صادر بمعنى |
| 144 | المادة (٥) من نظام الامن الاقتصادي رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ |
| 144 | أمر صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ |
| | الر صادر بستى ـــا المارية الم |

ملبعة الجيش العربي الاردني

Chamilian Con 18 6

مى دىسىن دادىك مى د دالمسترك المسترك المسترك المستمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الإعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قو ابين الدولة : ــ

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ تانون البناك المركزي الاردني

النسم الاول - مواد عامة

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون البغك المركزي الأردني لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشر. في الجريد الرسمية على ان يعين مجلس الوزراء بقرار ينشر في الجريدة الرسمية مو اعيد تنفيذ احكامه ، كليًّا او جزئياً، حسبًا تَقْتَضَي ذَلَكُ مراحل التنفيذ تبعا لاستكمال الاعدادات اللازمة لتطبيق احكام هذا القانون.

المادة ٢ ـ في هذا القانون ؟ ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : ـ

تعني كلمة (البنك) البنك المركزي الاردني المؤلف بموجب هذا القانون .

وتعني كلمة (الملكة) الملكة الاردنية الهاشمية .

وتعني كلمة (الحكومة) حكومة الملكة الاردنية الماشمة . وتعني كلمة (الوزير) وزير المالية في الملكة الاردنية الماشمية .

وتعني كلمة (المجلس) اعضاء مجلس ادارة البنك المركزي الاردني .

المادة ٣ – يؤسس في الملكة بنك يسمى (البنك المركزي الاردني) يكون له خاتم خاص به وتكون له شخصة حكمة تجيث يقيم الدعاوى وتقام علمه باسمه

المادة عارض تخضع جميع اعمال البنك لاحكام هذا القانون .

المادة ٥ ــ يكون الزُّكُلُ البنك في عمَّان وله ان يقتح فروعًا أو وكالات كم له ان يعين علاء في الداخيل والخارج بموجب كُرْآن مَنْ الْجِلْسُ مِنْ الْجِلْسُ مِنْ الْجِلْسُ مِنْ الْجِلْسُ مِنْ الْجِلْسُ مِنْ الْجِلْسُ

المادة ٦ - غايات البنك هي تنظيم اصدار اوراق النقد والمسكوكات والاحتفاظ باحتياطات الاستقرار فيمةالعملة في الاردن واسعار الدينار الاردني في الحارج وتنظيم الانتمان لمصلحة البلاد والعمل كبنك للحكومة . ويقوم البنك بتحقيق الغايات المشار اليها بالطرق التالية :..

أ ـ تنظيم كمنة ونوعية الائتمان ونسب الفائدة بحيث تتجاوب مع متطلبات النجارة والصناعة والزراعة. ب_ اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة الازمات المالية والاقتصادية العامة والمحلية .

رني، أا يه بعالية الداه المساطى الحكومة من الذهب والعملات الاجنبية .

المادة ٨ – بنهاية سنة البنك المالية وبعد حسم جميع النفقات الادارية واحتساطي الديون الهالكة والمشكوك فيها واستهلاك الموجودات واكراميات البنك اوظفيه والحصة التي يساهم بها في حندوق التوفيرالعائد لموظفيه واية مصروفات اخرى متوقعة بما تتحمله البنوك عادة ، فان جميع ارباح البنك الصافيـــة (باستثناء أية تحويلات يجريها قسم الاصدار لحساب الحكرمة استناداً لاحكام الفقرة (د) من المادة-٢٨-) تقيد في حساب الاحتياطي العام حتى يبلغ هذا الحساب ١٠٠٪ من راس المال.

المادة ٩ ــ أ ــ عندما يزيد مقدار الاحتياطي العام على ١٠٠٪ من رأس المال ولا يزيد على ضعف رأس المال فان ١٠٪ (عشرة بالماية) من الربح الصافي يقيد في حساب الاحتيـــاطي العام ويدفع الرصيـــــد الباقي الى الحكومة .

القسم الثانى - الرأسمال والاحتياطي

المادة ٧ ــ يكون رأسمال البنك مليون دينار اردني تدفعه الحكومة الاردنية كاملا عند تأسيس البنك.

ب_ وعندماً يزيد مقدار الاحتياطي العام على ضعف رأس المال فان جميـــع الارباحالصافيـــة تدفع الى الحكومة .

المادة ١٠ ـ أ ـ يقوم بادارة شؤون البنك العامة و اعماله مجلس يؤلف بالمصررة النصوص عليهـــا في المادة (١١)

ب. للمجلس صلاحية اصدار الانظمة والتعليات اللازمة لادارة اعمال البنك على ان لا تتعارض مع احكام هذا القانون وبشرط ان تئترن تلك الانظمة والنعليات بتصديق الوزير وان تنشر في الجريدة الرسمية . وللمجلس أيضًا أن يضع الأصول التعلقة بالرواتب وشروط الحدمة لموظفي البنك ومستخدميه على ان يقترن بقرار من مجلس الوزراء وموافقة جلالة الملك .

المادة ١١ _ يتألف مجلسادارة البنك من محافظ البنك ونائب المحافظ وخمسة اعضاء آخرين يعينونوفغا للمو ادالتالية :_

المادة ١٢ ـ يتولى محافظ البنك (او نائب المحافظ في حالة غياب المحافظ) ادارة اعمال وسؤون البنك بالنيابة عن المجلس، وله ان يتخذ القرارات وان يمارس الصلاحيات المنوحة للبنك. ويكون المحافظ ونائب المحافظ مسؤولين امام المجلس عن اعمالهما وقراراتهما .

المادة ١٣ _ أ _ يعين المحافظ ونائب المحافظ من قبل مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ريجب ان يكون كارهما من الاشخاص المشهود لهم بالحبرة المالية وبأعمال البنوك ويعينان لمدة خمس سنوات ويجوز اعادة تعيينهما (على ان يكون اول تعين لنائب المحافظ لمدة ثلاث سنوات) وبعدها لمدة خمس سنوات في حالة تجديد تعيينه. ب_على المحافظ ونائب المحافظ ان يكرسا جميع اوقاتها لحدمة البنك ولا يجـــوز لمها ان يشغلا اي منصب آغر براتب او بغیر راتب.

ج _ يحدد راتب المحافظ ونائب المحافظ وعلاوانها بقرار من المجلس ومرانقة مجلس الوزراء شريطة ان لا يتقاضيا اية مكافأة جزئية اوكلبة كعمولة وان لا يكون راتبهما وعلاوانهما محسوبة على اساس ارباح البنك الصافية وان لا يقع اي تخفيص فيها خلال مدة خدمتها .

د _ اذا توني المحافظ او نائب المحافظ او تغب احدهما عن عمله يقوم مدير البنك باعمـــال نائب المحافظ ، فغي حالة الوفاة يستمر ذلك الى ان يعين المحافظ او نائب المحافظ حسبًا تكون الحالة رفي حالةالغياب يستمر ذلك لمدة الغياب فقط . وعند قيام المدير باعمال نائب المحافظ فانه يقوم مقامه في المجلس ايضاً .

المادة ١٤ – ا _ يعين اعضاء المجلس الخسة الآخرون من قبـل مجلس الوزراء من ذوي الحبرة في المجـــالان المالية والاقتصادية .

ب _ تكون مدة خدمة اعضاء المجلس الحسة الآخرين ثلاث سنوات شريطة ان يكون تعيينم لاول مرة على النحو التالي : –

واحد لمدة سنة واثنان لمدة سنتين ويجوز ان يعاد تعيينهم .

ج ــ يمنح الاعضاء الخمسة الآخرون اكرامية وعلاوات بالصورة التي يقررها الجملس بموافقة الوزير شريطة ان لا يتقادى هؤلاء الاعضاء اي نوع من العمولة .

المادة ١٥ – أ _ اذا توفي المحافظ او زائب المحافظ او اي عضو من اعضاء المجلس او استُقال او انفصل عن وظيفته لاي سبب آخر قبل انتهاء مدة خدمته المقررة فيعين شغص آخر في محله لا كمال المدة الباقية .

ب ـ لا يعين في المجلس اي شخص من اعضاء مجلس الامة أو من يشغل وظيفة حكومية يتقاذىعنها راتبا . واذا اصبح احد اعضاء المجلس عضوا في مجلسالامة او رشح نفسه لعضوية مجلس الامة او اصبع موظفاً حَكُومياً يتقاضى راتباً فانه يفقد عضويته في المجلس تُلقائيا .

ج _ بدون اجعاف بما جاء في الفقرة (ب) من هـــذه المادة ينقد المحافظ ونائب المحافظ واي عضو آخر

١) أذا أصبح عاجزاً عن القيام بعمله بقر ار من اللجنة الطبية العلما في الحكومة .

٢) اذا افلس او امتنع عن الدفع او اجرى تسوية مع دائنيه .

٣) اذا حكم عليه بجناية او بجنحة في جريمة اخلاقيـة من جرائم السرقة او الاحتيال او الاختلاس أو التزوير او الافتراء او الرشوة او سوء الائتمان او الشهادة الكاذبة او التعدي علىالعرض.

المادة ١٦ – على المحافظ أو نائبه في حالة غيابه ان يدعو المجلس للاجتاع كلما دعت الضرورة على ان لا تنقص الاجتاعات عن مرة راحدة في الشهر ويرأس الاجتماع المحافظ او نائبه في حالة غيابه . ويتألف النصاب القانوني الجلمات بحضور أربعة اعضاء عدا المحافظ أو نائبه وتؤخذ القرارات بالاكثرية المطلقة من الاعضاء الحاضربن شرط ان يكون المحافظ او نائبه في حالة غبابه في عداد الاكثرية ، واذا تساوت الاصوات يكون رأي الجانب الذي فيه الرئيس هو الراجح .

المادة ١٧ – يضع المجلس الموازنة السنوية للجهاز الاداري للبنك وعليه ان يرفعها الى مجلس الوزراء للتصديق عليها قبـل بدُّ السنة المالية بشهر وأحد على الاقل ويجوز وضع ملاحق الموازنة بالطريق نفسها .

النسم الرابع - موظفو البنك

المادة ١٨ – يعين موظنو ومستخدمو البنك ويعزلون بموجب نظام خاص يقرره المجلس ويوافق عليــه مجلس الوزراء ويقترن بالارادة الملكية الساسة ب

المادة ١٩ – تنحصر التعبينــات في الوظائف التي يقررهــا المجلس، ويعين عــدد الموظفين اللازمين لحدمة البنك ورتبهم وتصنيفهم من قبل المجلس كلها دعت الحاجة (وفق ميزانية البنك).

المادة ٢٠٠ – يترتب على كل موظف ومستخدم من موظفي البنك والمستخدمين فيمه ان يؤدى قسما بالمحافظة على سرية الحمال البنك ومعاملاته . ويؤدى هذا القسم امام محافظ البنك او نائبه .

يضعهـا الجحلس شريطة ان لا يتقاضوا جزئياً اوكليا اي شيء على سبيل العمولة وان لا تكون رواتبهم وتقاعدهم أو أية مكافآت أخرى تدفع لهم محسوبة على اساس الربح الصافي للبنك .

المادة ٢٧ – يكرس موظفو البنك ومستخدموه جميع اوقانهم لخدمة البنك ولا يجوز لهم تعاطي الاعمال النجارية لحسابهم الحاص. على انه يجوز للمجلس ان يعن اشغماصاً لحدمة البنك في قسم من وقتهم بصة. مستشارين لغرض معين ولمدة محدودة يقرر امدها عند تعيين اي شخس لهذه الغاية .

القسم الخامس- اعمال البنك

المادة ٢٣ – البنك: –

أ _ ان يصدر اوراق نقد ومسكوكات بموجب احكام هذا القانون :

ب _ ان يُصدر شكات وأية تحويلات تدفع في مكاتبه أو في وكالاته .

ج _ ان يشتري او يبيع النقود الذهبية او السبائك الذهبية .

د ــ ان يقبل الودائع النقدية .

ه _ ان يشتري وببيع ويخصم ويعبد خصم الكمبيالات والاسناد الداخليةالناتجة عن اعمال نجارية حقيقيه والتي تحمل توقيعين معتبرين او اكثر والمستحنة الدفع خلال ثلاثة أشهر .

و _ ان يشتري ويبيع ومخصم ويعيد خصم الكمبيآلات والاسـناد الداخلية التي تحـل توقيعين معتبرين أو أكثر والمسحوبة او الصادرة لتمويل الاعمال الزراعية الموسمية او لتسويق المحصول الزراعي والتي تستحق الدفع خلال تسعة أشهر شريطة ان لا تزيد قيمة هذا النوع من الكبيالات والاسناد الداخلية على ٥٠٪ (خمسين بالمايه) من المجموع العام لموجودات البنك من الكمبيالات والاسناد .

ز _ ان يشتري ويبيع ومخصم ويعبد خصم أسناد خزينة الحكومه العروضة للبيع في الاسواق والتي تستحق

 ان يشتري ويبيع اسناد الحكومة العروضة ثابيع في الاسواق والني تستحق الدفع خلال مــدة عشر سنوات شريطة أن تكون المبالغ الموظفة في هذه الاسناد (ما عدا المبالغ الرظفة بالنيابة عن الموظفين أو من اموال التقاعد أو أية اموال خاصة أخرى أو الاموال المحتفظ بها كضانة اضافية بموجب البند (٢) من الفقرة (م) من هذه المادة) لا تزيد معاً في أي وقت من الاوقات عن أربعــة أضعــاف رأمهال البنك المدفوع واحتياطيه

ط _ ان يصدر ويدير قروض الحكومة الصادرة في الملكة الاردنية الماشمية وقروض المؤسسات العامة .

ي _ ان يشتري وببيع العبلات الاجنبية ، وان يشتري وببيع ومخصم وبعيد خصم الكعببالات والسندات (بما في ذلك أن سندات لحكومة أخرى)المسعوبة على أي مكان في أي بلد أجبي وتكو ن مستحقـة الدفع خلال ثلاثة وتسعين يوما وان يشتري وببيع السندات الاجنبية .

ا يعمل كو كيل أو عميل لأي بنك او بنك دولي أو مؤسسة نقددولية.

ل _ ان يمنح سلفات لمدة محدودة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بكفالة سندات الحكومة الصادرة والمستحقة الدفع خلال ثلاثة أشهر .

م _ ان يمنح سلفات لدة محدودة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بفائدة تزيد ١٪ (واحد بالماية) كعــد ادنى على سعر البنك الرسمي لاعادة الحصم على الاوراق التجارية المستحلة الدفع خلال ثلاثة أشهر بضمانه : – ١) علمة ذهبية أو سبائك ذهبية .

Seption Constant

- اسناد حكومية مستحقة الدفع خلال عشر سنو ات شريطة ان لا تتجاوز السلغة ٢٠٪ (ستن بالماية) من قيمة السندات الضامنة في السوق و ان يكون مجموع قيمة السندات في الحدود المقررة بموجب الفقرة (ح) من هذه المادة .
- ٢٠) أية كمبيالات أو سندات صالحة الشراء أو الحصم أو اعادة الحصم شريطة ان لا تتجاوز ٢٠٪
 (ستين بالماية) من قيمتها الاساسية .
- نادات الایداع بالمخازن (البوندد) أو ما یعادلها (من وثائق امتلاك سلع) لبضائع اساسة أو بضائع أخرى مؤمن علیها وقد اعطی بها كتاب رهن من صاحبها شریطة ان لا تتجهاوز السلفة ۳۰٪ (ستین بالمایة) من سعر السلع الدارج فی ذلك الوقت .
 - ن _ ان يسلف العميل بضانة كما نص عليها في الفقرة (م) من هذه المادة .
 - س أن يقبل من العملاء بموجب تعليات وأفية منهم أيداع أية سندات أو أشياء أخرى ثمينة .
- ع ان يتولى بالنيابة عن الحكومة وعن العبلاء الاخرين وعن موكليه من البنوك في الخارج شراء وبيع وتوظيف ونحصيل ودفع السندات والعبلات في الملكة الاردنية الهاشمية وخارجها وشراء وبيسع الذهب والفضة .
 - ف_ أن يعمل على تأسيس نظام التقاص.
- س_ ان يعمل وكيلًا عن الحكومة وان يقوم بالصلاحيات التي تعطى له بموجب قانون مراقبة البنوك أو أي قانون نافذ المفعول .
- ق ـ ان يقوم بصفة عامة بجميع المسائل والامور التي لها علاقة بتنفيذ صلاحياته أو القيــام بواجــاته بموجب هذا الفانون .

المادة ٢٤ ــ على البنك ان يعلن للعموم في جميع الاوقات الحد الادنى لسعر اعادة الحصم لديه . المادة ٢٥ - لا يجوز للبنك :

- ـ ان يمنح تسهيلات للحكومة بصفة مباشرة (ما عدا ما ذكر في المادة (٤٠) أو بصفة غير مباشرة (ما عدا ما ذكر في المادة الحصم أو السلفات، أو (ما عدا ما ذكر في المادة ٣٧ ز ، ح ، ل ، م ٧) بطريق الحصم أو اعادة الحصم أو السلفات، أو شراء سندات الحكومة أو أية سندات حكومية أخرى أو ما شابهها .
- ب ـ ان يتعامل بالنجارة أو باعمال لها صلة مباشرة باعمال نجارية أو زراعية أو صناعية ما عدا ما اتصل منها باستيفاه ديون البنك شريطة التخلص منها باقرب فرصة بمكنة
- ان يشتري اسهم أيه شركة مصرفية أو أية شركة اخرى أو أن يمنح قروضاً بضانة أية اسهم .
 ان يمنح سلفات غير مكفولة (ما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٤٠ من هذا القانون) أو إن يمنح سلفات أو حسابات مكفولة (غير ما نصت عليه الفقرات ل؛ م ، ن من المادة ٢٣) الا في حالة دن مستحق البنك واصبح مشكوكا فيه من قبل المجلس ، فأنه يجوز البنك أن يؤمن دينه بشراء عقارات أو أية اموال أخرى المدين ويجب أن تباع هذه بأقرب فرصة بمكنة .
- مـ ان يمثل عقاراً أو يشتري منفعة ما عدا ما ذكر في الفقرة (د) من هذه المادة أو ما قديكون ضروريا
 لاعماله الخاصة اذا لم يكن ما يمتلكه صالحاً أوما قد يكون ضروريا لسكن المحافظ و الموظفين و المستخدمين
 و ـ ان يسعب أو يقبل سندات لا تستمق الدفع عند الطلب.
- ز ــ ان يسمح بتجديد أو بابدال سندات مستحقة الدفع مشتراة أو مخصومة أو إعبد خصمها من البنك أو مرهونة مع البنك ما عدا الحالات الحاصة التي يقرر فيها المجلس تجديداً واحداً أو ابدالا واحدا لمبلغ

لا يزيد على ٥٠٪ (خمسين بالمائة) من المبلغ الاصلي لهذه السندات لدة لا تزيد على (تسعين) يوما.

ان يدفع فائدة على الودائع تحت الطلب.

ط ـ ان يسمع بخصم أو ان يقبل كفالة كمبيالات أو سندات موقعة من قبل موظفي البنك أو مستخدميه لاجل الحصول على سلغات من البنك .

القسم الساوس --- اصدار النقد

- المادة ٢٦ ــ للبنك وحده حق اصدار اوراق النقدو المسكوكات في الملكة ولا يجوز في اي وقت من الاوقات الحكومة المادة ٢٦ ــ للبنديات او البنوك او أية مؤسسات اخرى ان تصدر اوراقا نقدية او مسكوكات او أية اوراق اخرى يكون لها قوة النداول القانوني في نظر البنك.
- المادة ٢٧ _ أ _ ينظم اصدار اوراق النقد والمسكوكات من قبل قسم الاصدار في البنك وتكون مسابات هـذا القسم ومعاملاته منفصلة ومتبيزة عن حسابات واعمال البنك الاخرى وتكون للمصروفات النانجة عن الاصدار او التبديل اولوية الحسم من ايرادات قسم الاصدار .
 - ب_ يقوم قسم الاصدار بما يلي: ـ
 - ١) طبع اوراق النقد الاردنية وسك النقود الاردنية للتداول في الملكة .
 - ٧) اصدار واعادة الاصدار وتبديل اوراق النقد والمسكركات .
- ٣) الاحتفاظ في مكان امين باوراق الد غير الصادرة وتجهيز وحفظ وائلاف قوالب طبع اورق
 النقد وسك النقود .
- ج _ لا يجوز لقسم الاصدار ان يصدر اوراق نقد او مسكوكات الى قسم آخر في البنك او لاي شخص آخر الا مقابل غيرها من اوراق نقد اردنية او مسكوكات بنفس القبة او مقابل موجودات عكن اعتبارها جزءاً من موجودات قسم الاصدار .
- المادة ٢٨ _ أ _ ان مجموع أوراق النقد والمسكوكات الصادرة في أي وقت من الأوقات والمتداولة يجب أن تغطى عبوجودات في قدم الأصدار بقيمة لا تقل عنها وهذه الموجودات يجب أن تتألف نقط من : _ النقود الذهبية والسبائك الذهبية .
 - ٧) العملات القابلة للتحويل لذهب.
 - ٣) ارمدة استرلينية .
 - ٤) سندات استرلبنية لحزينة الحكومة البريطانية .
- مندات مالية استرلينية صادرة او محفراة من قبل الحكومة البريطانية . شريطة ان لا تزيد موجودات هذا النوع على ٧٠٪ (سبعين بالماية) من الموجودات العامة وشريطة ان لا تزيد مدة استحقاق دفع هذه السندات على خمس سنوات . الا انه يجوز بو افقة المجلس ان يكون قسم من ٧٠٪ (سبعين بالماية) من هذه السندان بما يستحق الدفع في مدة اقصاها خمس عشرة سنة على ان لا تزيد هذه على ٢٠٪ (عشرين بالماية) من مجوع موجودات قسم الاصدار .
- ب- تبقى موجودات قسم الاصدار محجوزة لقاء المطلوبات المعبنة في الفقرة (ج) من هذه المادة او اي توزيع سنوي بموجب الفقرة (د) من هذه المادة .
- بي وربي حرب مربي الاصدار في اي وقت ما مبلغاً يساري مجموع اوراق النقد والمسكوكات حرب المتداولة في ذلك الوقت . المتداولة في ذلك الوقت .

د .. في نهايه كل سنة مالية و بعد تنزيل احتباطي المصروفات المحتملة وتخصيص مبلغ كاف كاحتياطي مقابل نزول اسعار الرجودات واحتياطي للنعقات فوق العـادة المحتملة ، فان اية زيادة في الموجودات على المطلوبات لقسم الاصدار توزع بنسبة ٨٠٪ (نمانين بالماية) الى الحكومة و ٢٠٪ (عشرين بالماية) الى الدخل العام للبنك .

المادة ٢٩ ــ أ ــ ان وحدة النقد الاردني هي الدينار الاردني مقسما الى الف فلس .

ب ـ كل عقد او بيع او سداد او كمبيالة او سند او اداة او وثيقة اياكانت وكل مبايعة او تعامل له صة بعملة أو يتضمن دفعاً او التزاما بدفع ايه عملة يعتبر ــ ما لم يكن قد نص على خلاف ذلك في العقدــ كأنه عقد ونفذوعمل في الملكة بوحدة النقد الصادرة بموجب هذا القانون .

المادة ٣٠ ـ أ _ تكون اوراق النقد الصادرة عن البنك مجسب الفئات التالية : _

فئة العشرة دنانير ، وفئة الحمسة دنانير ، وفئة الدينار الواحــد ، وفئة الخسماية فلس ، ويجوز للبنك ، اذا وجد ذلك مناسبا ، ان يصدر اوراق نقد من فنات أعلى .

ب ــ تكون فئات المسكوكات الصادرة عن البنك كما يلي : ــ

فئة الماية فلس، وفئة الحمسين فلساً، وفئة العشرين فلساً ، وفئة العشرة فلوس، وفئة الحمسة فلوس ، وفئة الفلس الواحــد .

ج ـ تكون اوراق النقد والمسكوكات التي يصدرها البنك حسب الاسكال والصور التي تقررها الحكومة بناء على توصة من البنك .

د _ تكون المسكوكات التي يصدرها البنك من اوزان ومواد وعيارات في المواد نقررها الحكومة بناء على توصية من البنك :

المادة ٣١ – ان اوراق النقد الصادرة عن البنك هي العملة القانونية في المملكة لدفع اي مبلغ كان ويجق للبنك ، بعــد اعطاء مهلة لا تقل عن ثلاثة اشهر باعلان ينشر في الجريدة الرسمية ، ان يطلب سبحب اية اوراق نقـد لدفع قيمتها الاسمية وبعد انتهساء مدة المهلة المعينة في الاعلان المذكور تصبح اوراق النقسد المسذكورة همة

المادة ٣٢ – لا يحق لاي شخص ان يطلب تعويضا عن اية ورقة نقدية فقدت او سرقت او اصبحت ثالفة المعالم او غير كاملة . غير أنه يجوز البنك ، بمحض اختباره وبشروط يقررها هو ، أن يجير التعويض عن أوراق النقـه ألمفقودة أو المسروقة او التالفة المعالم أو غير الكاملة .

المادة ٣٣ – ان جميع اوراق النقد التي تصرف قيمتها او يجرياستبدالها من قبل قسم الاصدار تلغي وتتلف بالطريقة الني يقررها المجلس اذا لم تكن في حالة تسمح باعادة اصدارها.

المادة ٣٤ – أ _ تكون المسكوكات عملة قانونية في المملكة للتأدية ضمن المقادير التالية : _

فئة المائة فلس لتأدية (عشرة دنانير).

فئه الحسين فلسا لتأدية (خمسة دنانير) .

فئة العشرين فلساً لتأدية (دينارين). فئة العشرة فلوس لتأدية (دينار واحد) .

فئة الحسة فلوس لتأدية (خسماية فلس).

فئة الغلس الواحد لتأدية (ماية فلس)

ب ـ تكون كل قطعة من المسكوكات نقداً قانونياً عقدار قيمتها الاسمية شريطة الا يكون قد حص فيها تصرف غير مشروع كما هو مذكور في الفقرة (د) من هذه المادة .

ج _ يجق للبنك بعد اعطاء مهلة لا تقل عن ثلاثه اشهر باعلان ينشر في الجريدة الرسمة ، أن يطلب أعـادة أية مسكوكات لدفع فيمتها الاسمية وبعد انتهاء مدة المهلة المعينة في الاعلان الذكور تصبحالمسكوكات المذكورة عملة غير قانونية .

د _ تكون المسكوكات قد حصل فيها تصرف غير مشروع اذا صارت مطموسة المعالم أو نقص وزنها أو قل سمكها بأي سبب غير الاستعال العادي، أو اذا غيرت معالمًا بالحتم أو بالمنحت أو ابالحـدش أو بالثقب ولو لم ينقص حجمها أو يقل وزنها .

ه _ كل ورقة نقد أو مسكوكات تلفت أو أية مسكوكات اصبحت غير قانو نية أو حصل فيها تصرف غير مشروع يمكن سحبها منالنداول أو قطعها أوكسرها أو اتلافيها حسب الشروط التي يقررها المجلس. المادة ٣٥ – بدون الاجماف باحكام أي تشريع معمول به في أي وقت لتنظيم أمور مراقبة العملة الاجنبية ، بجو زلابنك،

بناء على الطلب ، ان يصدر أوراهاً نقدية أو مسكوكات في مركزه الرئيسي في عمسان مقابل دفع مسجق بالاسترليني في لندن بواقع دينار أردني لكل جنيه استرليني ، ويجوز للبنك ان يتقادى عمولة لا تزيد على ١٪ (واحد بالمنه)، وعلى البنك ان ينشر في الجريدة الرسمية بياناً عن نسبة العمولة مع الحد الادنى للمبلغ الذى

المادة ٣٦ – أ _ بدون الاجعاف باحكام أي تشريع معبول به في أي وقت لتنظيم امور مراقبة العملة الاجنبية ، ينــلم البنك في مركزه الرئيسي في عمان أية أوراق نقدية أو مسكوكات ويصدر ، بنــــاء على الطلب، حوالات بريدية أو تلغرافية تدفع في لندن بالاسترليني بواقع حنيه استوليني لكل دينـــــــار أردني ، ويجوز للبنك ان يتقاضي عمولة لا تزيد على ١٪ (واحد بالماية) ، وعلى البنك ان ينشر في الجريــدة الرسمة بياناً عن نسبة العمولة مع الحد الادنى المبلغ الذي يمكن ان تجرى له هذه العملية .

ب ــ ان اي مبلغ مطاوب دفعه بسبب استبدال اوراق نقد أو مسكوكات ، حسب نص الفقرة (أ)من هذه المادة ، يؤخذ اولا بما لدى قسم الاصدار من نقد أو سندات ، واذا لم يكن ذلك كافياً فيعتبر التزاما علىو اردات الدولة العامة .

القسم السابع – العلاقات مع البنوك

المادة ٣٧ ــ أ ــ على كل بنك يعمل في الملكة بموجب قانون مراقبة البنوك ان يحفظ مجميع او بعض المفردات المعددة في الفقرة (ب) من هذه المادة كجزء من موجوداته بالمقدار الذي يجدده المجلس وينشر في الجريدة الرسمية . ويعين هذا لقدار من موجو دات البنك الذكور بشكل نسبة او نسب مئوية من مطلوبات ذلك البنك التي هي نحت الطلب او لاجل ، مجتمعة او متفرقة ، والمجلسان يغير هذه النسبة او النسب المنوية من وقت الى آخر .

ب _ ان موجودات اي بنك بما هو مشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تتكون من : -١) الاوراق النقدية والمسكوكات الصادرة عن البنك المركزي الاردني .

٧) ارصدته في البنك المركزي الاردني .

٣) ارصدته لدى أي بنك آخر في الملكة .

¿) ارصدته لدى البنوك في الحارج ·

ه) ما له من نقد نحت الطلب في الملكة .

٣) سندات الحكومة المستحقة الدفع خلال ثلاثة اشهر .

٧) الاسناد الداخلية التجارية منها رالزراعية والسندات والكيسالات الني يمكن أعادة خصبها في البنك المركزي الاردني .

- ٨) ارصدنه في أي بنك في الملكة البريطانية .
- ٩) ما له من نقد تحت الطلب في الملكة البريطانية .
- السندات والكمبيالات الموقعة بتوقيعين معتبرين والمسحوبة على ، والقابلة للدفع في الملكة البريطانية والمستحقة الدفع خلال ثلاثة اشهر .
- (١١) اسناد خزينة الحكومه البريطانية التي تستحق الدفع في مدة اقصاها ثلاثة وتسعون يوما .
 ج ـ اذا قصر أي بنك قصداً في نطبيق مقتضات أحكام الفقر تين (أ، ب) من هـ ذه المادة فانه يكون عرضة لفرض غرامة عليه من قبل المجلس ببلغ يساوي ١٠٪ (عشرة بالماية) سنويا من مقدار النقس عن كل يوم يقع فيه نقص في مقدار الوجو دات المذكورة في الفقرة (ب) من هذه المادة . ولا يسح لاي بنك ان ينح سلفات طبلة مدة النقس الا بمو افقة المجلس .
- د البنك ان يطلب من أي بنك آخر تقديم كشوف اليه كابا رأى ذلك ضروربا لتطبيق أحكام هذه المادة ،
 وكل بنك بخالف حكم هذه الفقرة يكون عرضة لفرض غرامة عليه من قبل المجلس بمبلغ لا يزيد على
 (٢٥) خمسة وعشرين ديناراً اردنياً عن كل يوم يتأخر فيه تقديم تلك الكشوف .
- المادة ٣٨ أ _ على البنك ان يسهل مقاصة الشكات او ما شاكلها البنوك التي تعمل في الملكة بموجب قانون مراقبة البنوك ولهذه الغاية فان على البنك ، في الوقت المناسب وبالتعساون مع البنوك العاملة في الملكة بموجب قانون مراقبة البنوك ان ينشى، مكتباً او مكاتب للقاصة في مكان واحدد او عدة المكنة حيث يكون عدد البنوك مهرواً لوجو دتسهيلات نتعلق بالمقاصة ويتولى ادارة كل مكتب مقاصة مدير يعين من قبل البنوك المشتركة في ذلك المكتب ويكون المدير مسؤولا تجاه البنوك المذكورة عن أماله وعن المحافظة على سرية بحاميع مطلوبات البنوك من بعضها البعض كما يكون مكافأ أيضاً بأن يرسل الى البنك في أول فرصة بمكنة بعد آخر يوم عمل من كل شهر كشفاً يبين بجوع الشيكات أو ما شاكلها التي جرى التعامل بها في مكتب المقاصة والتي كان مسؤولا عنها في الشهر السابق .

يجب أن ينشر الكشف المذكور أو الكشوف الاجمالية أذا كان هنـــاك أكثر من مكتب أحد للمقاصة ، في الجريدة الرسمية وأن توزع على البنوك الاخرى التي هي أعضــــاء في مكتب أو مكاتب المقاصة في أول فرصة بمكنة بعد أتمام الكشف أو الكشوف .

- ب _ عند بداية عمل مكتب المقاصة تجتمع البنوك الاعضاء برئاسة البنك لوضع اصول وقو اعد العمل وطريقة تسجيل الاعمال اليومية ولتعيين بدل اتعاب المدير والموظفين الآخرين . وعلى البنك ان يهيء المكان المناسب لاعمال مكتب المقاصة بالاجرة المناسبة ، اذا كان لدى البنك المكان المناسب لهذه الغياية ، وتوزع الاجرة على البنوك الاعضاء في مكتب القاصة بنسب يتفق عليها فيا بينهم .
- ان الكشوفات التي تقدم شهرياً من قبل البنوك الخاضعة لاحكام قانون مراقبة البنوك تدقق وتوحد من قبل البنك وتنشر في الجريدة الرسمية في أول فرصة بمكنة بعد آخر يوم عمل من كل شهر على أساس موحد بموجب القانون المذكور.
- حب على البنك ان يتوخى في تأدية أهماله في جميع الاوقات أشاعة الفوائد والنفع العام للوسط الذي يعمل فيه وان يتأكد على الدوام من ان الشعب يتستع بخدمات بنكية معقولة ولتحقيق هذه الغاية الى أبعد حد بمكن يترتب على البنك ان يتعاون وان يسعى الى التعاون مع سائر البنوك العاملة في المملكة بموجب قانون مراقبة البنوك كما يترتب عليه ان يقوم بإحماله بجكمة ونزاهة وان يكون في أعلى مستوى للاعمال المصرفية .

القسم النَّامن - العلاقات مع الحسكومة

- الماد. ٣٩ ــ تعهد الحكومة الى البنك بجميع تحويلاتها المالية وأعمالها المصرفية الداخلية والخارجية ، وتحفظ فيه حساباتها وارصدتها ، وعندما يكون ذلك بمكناً تحتفظ فيه أيضاً بجسابات التزاماتها وتعهداتها .
- المادة . ٤ يجوز للبنك أن يعطي الحكومة سلفة مؤقتة لتفطية عجز مؤقت في واردات الموازنة العامة ولا يجوز ان تؤيد هذه السلفة على ١٠٪ (عشرة بالماية) من مجموع الواردات التي أقرها مجلس الامة في قانون الموازنة العامة لتلك السنة . ويجب أن تسدد كل سلفة أعطيت بموجب هذه المادة قبل نهاية سنة الحكومة المالية التي منحت خلالها واذا لم تسدد أي من تلك السلفات بعد التاريخ المذكور فلا يحق للبنك أن يعطم أية سلفة أخرى في السنوات اللاحقة الا بعد تسديد المبالغ المستحقة .
- المادة ٤١ _ يقوم البنك بفتح حساب عام لحزينة الحكومة تقيد فيه جميع واردات الحكومة بمختلف انواعها وكذلك جميع السلفات التي تعطى لها . ويمكن التحويل والدفع من هذا الحساب العام الى حسابات فرعية بناء على امر خطي من الوزير فقط او من ينببه عنه .
- المادة ٤٢ ــ يقوم البنك باستلام وصرف اموال الحكومة ويحتفظ مجسابات لذلك بدون مقابل عن هذ. الحدمات كما لا يدفع البنك اية فو اند عن المبالغ التي تودع في حسابات الحكومة .
- المادة على المكنة التي لا يكون للبنك فيها فروع يقوم البنك بتعيين بنك اخر ليكون وكيلاعنه في جمع وصرف الاموال الحكومية وكل المبالغ التي تجمع عن هـذه الطريقة يجب تحويلها حالا الى البنك لتقيد في حساب خزينة الحكومة العام .
- المادة ٤٤ ــ يعهد للبنك القيام باصدار وادارة القروض الحكومية التي تصدر في الداخل بحسب الشروط والمواعيد الني يتفق عليها بين الحكومة والبنك .

القسم الناسع -- الحسابات والنقارير

المادة وع ـ سنة البنك المالية تنتهي في ٣١ آذار .

المادة ٤٦ ــ يقوم بتدقيق حسابات البنك مدققون يو افق عليهم الوزير .

- المادة ٤٧ على البنك حالا بعد انتهاء اخر يوم من كل شهر ان يقوم باعداد ونشر كشف عن موجوداته ومطلوباته كما هي عليه عند اقفال العمل في ذلك اليوم . واذا كان ذلك اليوم عطلة فيكون عند اقفال العمل في اخر يوم عمل به البنك قبل ذلك اليوم وتقدم نسخة من هذه الكشوف الى الوزير وتنشر في الجريدة الرسمية .
- المادة ٤٨ ــ على البنك ان يقدم خلال شهرين من انتهاء سنة المالية الى الوزير نسخة من الحسابات السنوية مصدقة من المادة ٨٤ ــ على البنك المادة المسابات والتقرير للشرها المدقين مع تقرير المجلس عن اعمال البنك خلال السنة . وان يبعث الوزير بهذه الحسابات والتقرير للشرها في الجريدة الرسمية .

مى رفسين لللعلى ما و المنت للاردنة العاتمة

بمقتفى المادة (٣١) من الدستور . وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنو أب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصدار. واضافته الى قوانين الدولة : ــ

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٥٩ قانون مراقبة البنوك

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون مراقبة البنوك لعام ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريد. الرسمية على ان يعين مجلس الوزراء حسبها تقتفي الحال بقرار ينشر في الجريدة الرسمية مواعيد تنفيذ احسكامه كلباً او جزئيا .

المادة ٢ _ في هذا القانون ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

تعني كلمة (بنك) ايةهيئة او مؤسسة ذات مسؤولية مشتركة تقوم بأي عمل من اعمال البنوك في المملكة الاردنية الهاشمية وتعتبر جميع فروع البنك في الملكة الاردنية الهاشمية على أنها بنك واحد لاغراض هذا القانون الا أذا نص على خلاف ذلك .

وتعني عبارة (عمل البنوك) القيام باستلام النقـــودعلى اساس حساب جار او كودانع او دفع او قبض قيمة الشكات المسحوبة من او المدفوء، الى العملاء او اعطاء سلفات للعملاء.

وتعني عبارة (البنك المركزي) البنك المركزي الاردني .

وتعني كلمة (الوزير) وزير المالية في المملكة الاردنية الهاشمة او من ينسبه للقيام بكل اراً بعض صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ ــ أ ــ دون اجعاف بأي تشريع معبول به بنظم تسجل الشركات فانه لا يجوز لاي شركة النيام بأيعمل من اعمال البنوك الا اذا كانت حائزة على ترخيص قانوني من الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس ادارة البنك الركزي . وتقدم طلبات الحصول على الترخيص للقيام بأي عمل مناعمال البنوك الوزير · اما البنوك المرخص لها بتعاطي اعمال البنوك الموجودة في الملكة الاردنية الهاشمية عند نفياذ هذا القانون فانها تعتبر بنوكا مرخصة بمنتضى احكام هذا النانون ، وتعطى الترخيص سباشرة بنــــاء على طلب يقدم لاو زير خلال ثلاثين يوما من وصع هذا القانون موضع التنفذ ،

ب _ كل من يتعاطى في الملكة الاردنية الماشمة اي عمل من اعمال البنوك خلافا لاحكام الفقرة السابقة يكون عرضة للادانة من قب ل قاضي الصلح بغراءة قدرها ١٠٠ (ماية دينسار) اردبي عن كل

المادة في _ أ _ لا يجوز الوزير ان يمنح اي (بنك) اردني ترخصا للقيام باي عمل من اهمال البنوك الا اذا اقتنع ان رأمهـــاله المكتب به ر لمدفوع لهذا العمـــل في الملكة الاردنية الهاشمـــة لا يقـــل عن بنياز (۱۰۰۰ در ۱۹۵۰) ديناراً اردنياً نقدا .

القسم العارُر — تصفة البنك

المادة ٩٩٪ لا يمكن الغاء البنك او تصغبته الا بقانون.

القسم الحادي عشر --- امطام انتقالية

المادة • • من الناريخ الذي يتفق عليه بين الحكومة ومجلس النقد الاردني والذي يعلن عنه من قبل الحكومة يأخذ البنك على عاتقه الالتزاماتالنقدية من مجلسالنقد الاردني كما هي عنداففالالعمل في اليوم السابق و ان التزامات مجلسالنقد الاردنيمن اوراق نقديه و مسكوكات في التداول ـ تعتبر التزامات مطاوبة من البنك. و ان او راق النقد الحالبة تعتبر من اجل جميع الغايات كأنها اوراق نقدومسكوكات صدرت عن البنك بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١٥ أ _ اعتبارا من التاريخ المتفق عليه بموجب المادة (٥٠) يستلم البنك جميع أوراق النقد والمسكوكات غير المصدرة وجميع قوالب (كايشهات) الطبع المستعملة في طبع الاوراق – ومك النقود .

ب _ بحول مجلس النقد الاردني في ذلك التاريخ موجوداته الاستركينية ألى البنك بقيمة تساوي المطلوبات من مجلس النقد . واذا كانت الموجودات بعد حسم ما لم يدفع من التزاماته لا تكفيفان الحكوم. تكون مسؤولة عن تسديد هذا العجز .

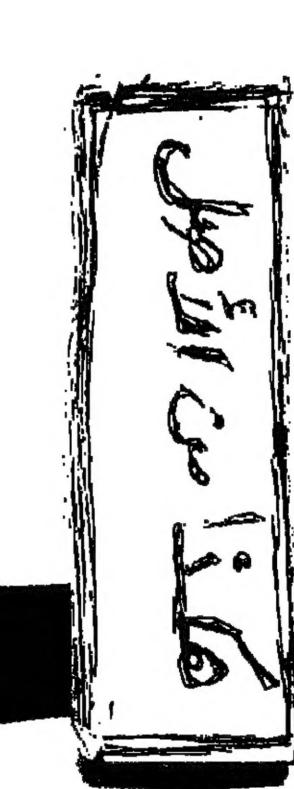
ج ـ ان ابة زيادة في الموجو دات المحتفظ بها في مجلسالنقد الاردني بعد دفع جميع التزاماته تحول للحكومة . د ـ ان اجراء التحويل المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المدة للسندات الاسترلينية يكون مجسب متوسط سعر سوق لندن في يوم التحويل.

ه _ يلغى القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٤٩ (قانون النقد الاردني الموقت) واية تعديلات طـرأت عليه وذلك أبتداء من التاريخ المشار اليه في المادة (٥٠) فيما عدا الاحكام التي تمكن مجلس النقد الاردني من الوفاء بجمع التزاماته القائمة ويعتبر مجلس النقد الاردني منحلا بعد وفائه بهذ. الالتزامات.

المادة ٥٢ – رئيس الوزراء والوزراء مكافون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المحنسين بطلسلال

| | رئيس الوزراء | وزير الداخلية | وزير الدفاع | وزير الصمة |
|---------------|--|--|-----------------------|-----------------------|
| • | رئيس الوزراء ووزير الحارجيا مهير الرفاعي | فلاح المدادحة | احمد الطراونه | جميل التوتونجي |
| ر نامة عال | وزير الدولدلشؤون الر | وزير الافتصاد الوطني | وزير العدلية | وزير الزراعة |
| ₩0 | وزير الدولدلشؤون الر زير التربية والتعلم بالو رياض الفلح | وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالمة وو مهمان داود | محمد علي الحموي | عاكف الغايز |
| | . وزير الاشغال العا | وزير المراصلات | وزير الشؤون الاجتاعية | وزير الانشاء والتعمير |
| | سلم البخيت | مامي حوده | راشد النبر | مبدالا النباس |
| | | | | • |



- ب_ في الحالة التي يكون المركز الرئيسي للبنك خارج المملكة الاردنية الهاشمية يجب ان لا يقل رأسماله عن قيمة (٥٠٠٠) دينار اردني وعلى ان لا يقل المبلغ المدفوع كر أسمال لفرعه وفروعه العامة في الملكه الاردنية الهاشمية عن (١٥٠٠٠٠) ديناراً اردنياً .
- ج ـ عند تقديم الطلب من أجل الحصول على ترخيص للقيام باي عمل من اعمال البنوك فللوزير الحق ان يكاف الطالب لتقديم المعلومات التي يراها كافية لاقناعه بأن اعطاء الترخيص يتفق والمصلحة العامة , د - للوزير الحق بعد الاستثناس برأي البنك المركزي ان يلغي في اي وقت اي ترخيص اعطي لتعاطي أي عمل من اعمال البنوك في الملكة الاردنية الهاشمية بيد انه يشترط قبل بمارسة هذا الحق انبيلغ البنك الحطارأ سابقا يعلمه فيه بالاجراء المنوى اتخاذه ويعطيه فرصة معقولة لتقديم رده على الاخطار وبجري التبليغ الى مدير البنك بالصورة التي يراها الوزير .
- المادة ٥ ـ أ ـ بعد وضع هذا القانون موضع التنفيذ لا يحق لاي شخص (ما عدا البنوك الرخصة) أن يستعل أو يستمر باستعمال كلمة بنك أو اي من مشتقاتها أو أي عنو أن آخر يدل على تعاطي أي عمل من أعمال البنوك للاعلان عن العمل الذي يقوم به الا ادا وافق الوزير على ذلك .
- ب كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة يكون قد ارتكب جرما ويعاقب من قبل قاضي الصلح بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ (ماية دينار) اردني عن كل يوم ارتكبت فيه المخالفة و لا تطبق احكام هذهالفترة على أية نقابة أو جمعية تكون للبنوك لحماية مصالحهم المشتركة .

المادة ٦ _ أ _ لا يجوزلاي بنك :

- ١) أن يعطي قرضا أو بينح تسهيلات مالية او يعطي كفالة مالية لاي شخص او أن يقوم بأي عمل من أجل أي شخص من شأنه أن يرتب على البنك مسؤولية مالية تزيد على(٢٠٪) من رأسمالة المدفوع بما في في دلك الاحتياطي ويجوز ابلاغ هذه النسبة الى (٥٠٪) بشرط موافقة الوزير التي لا تعطى الا بعد اقتناعه بوجود ضمانة كافية .
 - لاً تطبق احكام هذه الفقرة في الحالات التالية : _
 -) عندما تتم العماية بين البنوك او بين البنك وفروعه .
- ب) أو في حالة شراء سندات تجارية قابلة للدفع في الخارج تسديدالاثمانالصادراتالاردنية . ج) أو في حالة اعطاء سلفات بضمانة هكذا سندات تجارية .
- ٢) ان يشتري أو يمثلك أو يستأجر عقارات إلا من أجل القيام ىأعماله أو اسكان موظفيه . ٣) أن يشتغل في تجارة الجلة أو الفرق سواء لحسابه الخاص أو لحساب غير. على أساس العبولة بما في دلك الاستيراد أو التصدير أو أن تكون له أية علاقة مباشرة بمشروع تجاري أو زراعي أو أو صناعي أو أي مشروع آخر إلا اذا كانت تلك العلاقة من أجل استيفاء ديونه المستحقة بشرط ان يتخلص من هذه العلاقة في اقرب فرصة مناسبة وبشرط أن لا تطبق احكام هذه الفقرة في حالة امتلاك البنك لاسهم في مشاريع قد وافق عليها البنك المركزي على ان لا تتعدى قب أ هذه الاسهم في أي وقت من الاوقات (١٥٪) من رأسمال البنك المدفوع .
- ٤) أن يمنح قرضاً أو أن يغتج اعتماد حساب جاري مدين لاي شخص بضمانة اسهم ذلك الشخص في رأسمال البنك كما لا يجوز للبنك أن يمنح قروضاً أو تسهيلات ماليه بدون ضمان لاي عضو من اعضاء مجلس ادارته ويستشى من ذلك منح القروض أو فتح الاعتادات من حساب مبالغ معنة اقتطعت من ارباح البنك ورصدت لهذ. الغاية .
- ٥) ان يمنح قرضا بدون صمان أو يفتح اعتاداً بدون ضمان يزيد على (٥٪ خمسة في الماية) من رأسماله

المدفوع لاية مؤسسة أو شركة يكون فيها منفعة لاي عضو من أعضاء بجلس ادارة البنك اذا كانذلك العضو مديرا لتلك الشركة أو المؤسسة أو شريكا فيها الا بعد موافقة مجلس ادارة البنك بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين على أن لا يكون العضو الذي له منفعة في الشركة أو المؤسسة حاضراً الاجتماع عند التصويت وعلى ان لا يزيد مجموع قيمة القروض أو الاعتمادات التي من هذا القبيل عن (٢٥٪) من رأممال البنك المدفوع الا اذا وافق البنك المركزي على ذلك .

ب _ على كل بنك عند تنظيم الكشوفات الني نقدم الى البنك المركزي بمقتضى المادة (١٠) من هذا القانون ان يدون في نلك الكشوفات تفاصيل القروض الني منحت أو اعتادات الادانة التي فنحت لاية شركة بدون ضمان بما في ذلك الشركات التي يكون للبنك أو لاحد اعضاء مجلس ادارته منفعة فيها .

اذا اتضح للبنك المركزي من تدقيق تفاصيل الكشوفات المشار اليها ان القروض و الاعتاداب التي منحت تلحق ضرراً باصحاب الودائع المودعة في البنك فعلى البنك المركزي ان يجبط الوزير علما بذلك وللوزير ان يصدر أمرأ كتابياً للبنك بجظر فيه عليه منح قروضأو اعتادات أخرى وان يفرض أية قيود يراها مناسبة وله بأمر بماثل ان يلفت نظر البنك لانخاذ الاجر اءات الكفيلة بتسديد القروض والاعتادات خلال مدة يجددها في الامر الذكور .

- ج _ يحظر على البنك ان يمنح بدون ضمان أحد موظفيه أو مستخدميه قروضاً أو اعتمادات من شأنهـــا ان نُوتب مسؤولية مالية على البنك بمبالغ نزيد على نصف مجموع رواتب الموظف أو المستخـــدم التي
- د _ اذا كان بنك ما قبل وضع هذا القانون موضع التنفبذ قد خالف احكام الفقر ات السابقة من هذه المادة فعلمه ان يقدم بيانا بهذه الحالفات الى الوزير بواسطة البنك المركزي وبجب علمه خلال سنة من تاريخ اعطائه الترخيص المنوه عنه في الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القانون ان يقوم بتصفية تلك
- المادة ٧ _ على كل بنك يكون مركزه الرئيسي في الملكة الاردنيه الهاشمية ان بحتفظ برأسمال احتياطي ومن اجــل هذه الغاية فان على البنك في كل سنه وقبل توزيع الارباح ان يقوم بتحريل مبلغ لا يقل عن (٢٥٪)من صافي الارباح الى الاحتياطي وان يظل يفعل ذلك ما دام ان الاحتياطي لم يصل بعد الى مقدار نصف الرأسمال الدفوع . وعندما يصبح الاحتياطي مساوياً انتصف الرأسمال الدفوع أو أكثر يقتطع البنك من الارباح الضافية (١٠٪) ويجولما الى الاحتياطي الى ان يتساوى الاحتياطي والرأسمال المدفوع. وتطبق هـــذ. الاحكام نفسهامجق البنوك أأي يكون مركزها الرئيسي خارج الملكة الاردنية الماشمية آلا أذا أقتنع الوزير ان لدى البنك مبلغا احساطما كافيا .
- المادة ٨ ـــ على البنك ان لا يوزع الارباح السنرية على المساهمين إلا بعد أن يقتطع منها الننقات الاوليـــة ومصاريف التأسيس وعمولة بيع الاسهم والسمسرة وأي نوع من الخسائر واية مصاريف أخرى لا يقابلهــا موجردات
 - المادة ٩ ــ أ ــ على أى بنك في الملكة الاردنية الهاشمية :-
- ١) ان يعرض لاطلاع الجمهور خلال السنة في مكاتبه وفروعه وبصورة واضحة نسخة عن ميزانيته العمومية عن السنة الماضة بعد ان تكون قد دفقت من قبل فاحص حسابات قانوني مع بسان الامماء الكاملة لجميع الاشخاص الذين يتولون ادارة البنك ويجب نشر الميزانيسة المشار اليها في احدى الصحف المحلمة .
- . ٧ _ أن يقدم الى كل من الوزير والبئك المركزي نسخة من ميزانيته المشار اليها في الغقرة السابقة و كشفاً عن ارباحه وخسائره خلال سنة اشهر من ختام سنته المالية .

ب ـ كل بنك بخالف احكام احدى الغقرتين السابقتين من هذه المادة يكون عرضة للادانة من قبـل البنك المبنك المركزي بفرامة لا تتجاوز (• • •) دينار أردني (خساية دينار أردني) .

المادة ١٠ - أ _ على كل بنك ان يزود البنك المركزي :_

- التحققة عند ختام العماله في آخر يوم عمل من كل شهر على ان يقدم هذا الكشف خلال مدة لا تتجاوز اليوم الحادي والعشرين من الشهر التالي .
- ٢) بكشف حسب النبوذج رقم (٢) الملحق بهذا القانون يبين تفاصيل القروض المنوحة من البنك وموجوداته حتى اليوم الحادي والثلاثين من آذار والثلاثين من حزيران والثلاثين من ايلول والحادي والثلاثين من كانون الاول من كل سنة بالنتالي على ان يقدم هذا الكشف خلال مدة لا تتجاوز واحداً وعشرين يوماً من التواريخ الذكورة.
- ب ـ كل بنك يخالف احكام الفقرة (أ) من هـذه المادة يكون عرضة للادانة من قبل البنك الركزي بغرامة لا تتجاوز (٢٥) خمسة وعشربن دينارا عن كل يوم تستسر فيه المخالفة .
- على كل بنك ان مجتفظ مجصة معينة من موجو داته السائلة وتحدد هذه الحصة من وقت الآخر بمتنى
 المادة (٣٧) من قانون البنك المركزي .
- د يكون البنك المركزي مسؤولا عن تحضير ونشر تقارير اجمالية موحدة عن الكشوفات التي يتسلما بقنض احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ويجب ان تظل محتويات الكشوفات المفصيلية سرابين البنك المركزي والبنك الذي قدم تلك الكشوفات .
- ع الوزير الحق ان يجري التعديلات اللازمة التي يراها في النهوذج رقم (١) ورقم (٢) الملعة بن بهذ القانون بموجب تعليات تصدر بققض المادة (٢٠) من هدا القانون .
- المادة ١١ اذا ظهر للبنك المركزي من تدقيق الكشوف المقدمة اليه من اي بنك بمنتضى الفقرة (أ) من المادة العاشرة من هذا القانون انموجودات ذلك البنكغير كافية لتغطية المطلوبات منه للجمهور ، فعلى البنك المركزي ان يعلم الوزير الذي يقوم بتعيين شخص لتدقيق سجلات البنك وتقديم تقرير اليه بذلك .

الادة ١٧ - للوزير الحق في ان يأمر باجراء تدفيق لاعمال البنك بناء على طلب : --

أ _ المساهمين الدين علكون ما لا يقل عن ثلث مجموع عدد اسهم البنك المصدرة عند تقديم الطلب .

ب ـ أو اصحاب الودائع الذين لا تقل قبمة ودائعهم عن نصف قيمة الجموع السكلي لودائع البنك في الملكة الاردنية الهاشمية كما هي موضعة في آخر موازنة قبنك .

وبجب أن يؤيد طلب المساهمين أو أصحاب الودائع بالايضاحات اللازمة التي يراها الوذير للتأكد من أن الطلب المذكور قد مني على أسباب هامة تستوجب أجراء التدقيق ، كما يحق الوزير أن يكف الطالبين بأعطاء الضمانات التي يواها كافية لتفطية تسكاليف نفقات ذلك التدقيق قبل تعين مدقق أو مدقة ن من أجل هذه الفاية .

الدة ١٣ – أ – على كل بنك يجري تدقيق اعماله بمتنفى المادتين الحاذية عشرة والثانية عشرة ان يقدم للمدقق الذيءين لتدفيق اعماله جميع السجلات والحسابات والمستندات التي في حوزته أو في حراسته والمتعلقة بإعماله

- في المكان والزمان اللذين يعينهما المدقق وعليه أيضاً أن يزود، بالايضاحات الشفهية التي يطلبها بهذا الصدد. ب - اذا امتنع البنك عن تقديم السجلات أو الحسابات أو المستندات أو الايضاحات الشفهية المنصوص على تقديها بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة فانه يكون عرضة للادانة من قبل قاضي الصلح بغرامة لا تتعدى (٢٥) خمسة وعشرين ديناراً اردنياً عن كل يوم من أيام الحفالفة . واذا قدمت بعض الوقائع غير الصحيحة في السجلات أو الحسابات أو المستندات أو الايضاحات الشفهية المذكورة بقصد الغش فيكون البنك عرضة للادانة من قبل فاضي الصلع بغرامة لا تتجاوز خمساية دينار اردني .
- ج ـ حالما ينتهي التدقيق او بعد انتهائه على المدّفق ان يقدم تقريراً وافياً بنتيجة تدقيقه الى الوزير الذي يقدم نسخة من هذا التقرير الى ادارة البنك الذي جرى تدقيق أعماله بقتضى النقرة (أ) من المادة (۱۲) وعلى الوزير ان يقدم نسخة من تقرير المدقق الى الاشخاص الذين تقدموا اليه باجراء التدقيق بناء على طلمه.
- د ــ للوزير الحق أن يأمر البنك بدفع نفقات التدقيق وما ينشأ عنه وفي حالة أجراء التدقيق بمقتضى المادة (١٢) من هذا القانون فللوزير ألحق أن يأمر بدفع نفقات التدقيق من قبل الاشخاص الذين جرى التدقيق بناء على طلبهم .
- المادة ١٤ اذا اقتنع الوزير بنتجة التدقيق ان موجودات البنك غير كافية لتغطية ودائع الودءين او ان البنك قـــــد خالف نصوص هذا القانون فله أن :ــ
- أ -- يعين شخصاً يعتقد فيه الخبرة والالمام الـكافيين لارشاد البنك لاتخاذ انجع الوسائل الني تؤ دي الى اصلاح وضع البنك وان بجدد الاجور التي على البنك ان يدفعها لذلك الشخص .
- ب ــ او يأمر بالغاء الترخيص المنوح للبنك بمقتضى الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القانون شريطة انه في مثل هذه الحالة يجب ان يسبق الغاء الترخيص اخطار البنك بمذكرة تنطوي على عزم الوزير على انخاذ هذا الاجراء واعطاء فرصة للبنك لتقديم جواب خطي على هذا الاخطار.
- المادة ١٥ في حالة توقف أي بنك عن دفع المطلوبات المستحقة عليه فلار زير الحق أن يأمر بتدقيق أعمال ذلك البنك ، وتطبق في مثل هذه الحالة جميع الواجبات والصلاحيات والمسؤ وليات الوارد ذكرها في الفقرتين (أ و ب) من المادة (١٣) المتعلقة بالمدقق او المدقفين الذين يعينون عنمالاد المراد المراد على المدقفين الذين يعينون لاجل اغراض هذه المادة . ويتحمل البنك جميع المصاريف والنفقات الناشئة عن القيام بتدقيق أعماله .
- المادة ١٦ أ ـ على كل بنك ان يعين سنويا فاحصي حسابات اكناء يوافق علبهم الوزير وتكون مهمتهم تقديم تقرير المساهمين عن محتويات الموازنه العامة البنك وحسابات ارباحه وخسائره السنوية وعليهم ان يضمنوا هذا التقرير وأيهم فيما اذا كانت الموازنة كاملة وصحيحة ومطابقة للواقع ونظمت حسب الاصول وسا اذا كانت تعطى خلاصة صحيحة عن اعمال البنك وما ادا كانوا قسد حصاوا على ايضاحات ومعلومات كافية ومقنعة من موظفي البنك والقانمين عليه لغابات هذا التقرير .
- ب_ يجب ان يقرأ النقرير المذكور في النقرة السابقة مع النقرير الذي ينظمه مجلس ادارة البنك في الاجتماع السنوي للمساهمين وتقدم نسخة منه الى الوزير واذا تخلف البنك عن القيام بما تفرضه هذه العقرة يكون عرضة للادانة من قبل البنك المركزي بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ (ماية دينار) اردني .
- ج ــ أذا لم يعين البنك فاحصي الحسابات المنصوص على تعيينهم في الفقرة (أ) من هـــذ. المادة فمن حق الوزير ان يقوم بهذا التعيين كما تتطلب الحالة .
- د _ يدفع البنك اجرر فاحصي الحسابات سواء جرى تعيينهم من قبل البنك او من قبل الوزير وفي الحالة الاخيرة يجدد الوزير هذه الاجور .
- هـ اذا شغرت وظفة فاحص حسابات او اكثر فيجب مل الوظيفة او الوظائف الشاغرة حالامن قبل
 البنك بموافقة الوزير . واذا تخلف البنك عن هذا الواجب فيقـوم به الوزير ، وتطبق احكام الفقرة
 (د) من هذه المادة على هذا الاجراء .

| _ | |
|----|--|
| ان | و – لايجوز ان يعـين فاحص حسابات في اي بنــك كل من كانت له ابه منفعة في ذلك البنــك اوكا |
| | موظفا فيــه او وكيــلا له ويستثنى من ذلك من كان ــــاهما فيه و في حالة نشوء اية منفعــة لفاحه |
| | الحسابات بعد تاريخ نعيبنه او اصبح موظف في البنــك او وكيــلا له فيجب ان يتوقف عن ع |
| | كفاحص حسابات في الحال. |
| Ü | ز ــ تطبق على فاحصي الحسابات ذات الواجبات والمسؤو لبات والصلاحيات المنصوص عليها في الغترة |
| | (أ)و(ب) من المادة (١٣) والمتعلقة بالمدققين الذين يعينون بمقتضى المادتين ١١ و١٢ من هذَّ االقانونُ |
| | نة ١٧ ـــ أ ــ دُونَ اجِحَافَ بما ينطوي عليه اي قانون يتعلقبا اشركات فان كل من كانت له علاقة بادارة اي بنا |
| | سواء اكان عضوا في مجلس ادارته او مديراً له او اي موظف آخر يقوم بعبل اداري فيه يجه |
| • | ان يتوقف عن مماوسة عمله في احدى الحالات التالية : _ |
| | ١) أدا أصبح مفلسا أو توقف عن الدفع أو أجرى تسوية مع دائنيه . |
| | ٢) اذا حكم عليه بجريمة الاحتيال او اساءة الانتمان او الاختلاس . |
| ن | ب _ اذا ادين اي بنك من قبل محكمة اردنية من جراء مخالفة ارتكبت خلافا لاحكام هــذا القانو |
| | فلا يجوز لمن كان عضواً في مجلس ادارة ذك البنك او كانت له علاقة مباشرة او غير مباشرة بادار |
| | عند ارتكاب المخالفة ان يعبل أو أن يستمر في العبل بهذه الصفة الا بأجازة من الوزير . |
| | |

ج ـ كل من مخالف احكام الفقرتين السابقتين من هذه المادة يكون عرضة للادانة من قبل قاضي الصلح

بالسجن لمدة لا تزيد عن سنة او بغرامة لا تتعدى (٥٠٠) دينار اردنياو بكلتا العقوبتين . المادة ١٨ – كل من يقوم بوظيفة مدير او عضو في مجلس ادارة اي بنك وارتكب احدى المخالفتين التاليتين :–

١ – قصر في اتخاذ ما يلزم من اجراءات لنطبق احكام هذا القانون.

٧ _ او قصر في اتخاذ ما يازم من اجراءات لضان صحة محتويات اي تقرير أو كشف يقضي به هذا القانون. فانه يكون عرضة للادانة من قبل قاضي الصلح بالــجن لمدة لا تزيد عن سنة او بغرامة لاتتعدى (٥٠٠) دينار اردني او بكلتا العقوبتين ويشترط أن يكون تحريك الدعوى العامة في الحصومات المدكورة من قبل النيابة العامة .

المادة ١٩ – أ _ تحصل الغرامات الفروحة من قبــل المجلس وفق قوانين تحصيل الاموال الاميرية المعمول بهــا في ' الملكة الاردنية الهاشمية .

ب ـ تكون القرارات الصادرة من المحاكم الجزائية والمجلس تابعة للاستثناف لدى محكمة الاستثناف بطلب من المحكوم علمه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ السليغ .

المادة ٢٠ – يجوز للوزير ان يصدر من وقت لآخر التعليات التي يراها ضرورية لتنفيذ اغراض هذا القانون . المادة ٢١ – رئيس الوزراء والوزراء مكافون بتنفيد احكام هذا القانون .

| المحنب بين بطيب الأل | . 1909/19 | | |
|--|-----------------------------|-----------------------|-----------------------|
| رئيس الوزراء ووزير الخارجية | وزير الداخلية | وزير الدفاع | وزير الصمة |
| ووزير الحارجية مهير الرفاعي | فلاح المدادحه | احمد الطراونة | جميل التوتونجي |
| وزير الدولة لشؤون الرئاسة | وزير الاقتصاد الوطني | وزير العدلية | وزير الزراعة |
| وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير التربية والتعليم بالوكاة رياض المقلح | ورزير المالية سمعان داود | محد على الجعبري | عاكف الغايز |
| وزير الاشغال العامة | وزير المواصلات | وزير الشزون الاجتاعية | وزير الانشاء والتعمير |
| ملم البغيت | سامي جو ده | واسد النبر | عبد الله الفياض |

الكثف غوذج دقم (۱) بيان شهري عن الموجودات والمطلوبات

| | ••• | ٧ عي ي ٠٠٠ ٠٠٠ |
|--------------|----------------|---|
| دينـــار أرد | المطاربات | |
| | | ١ – رأس المال المدفوع |
| | | ٧ – رأس المال الاحتياطي |
| | | ٣ – سندات مالية برسم الدفع |
| | دينـــار أردني | ٤ _ الارصدة لـ |
| | | أ _ لبنوك اخرى في الملكة الاردنية الهاشمية |
| | | ب _ لبنوك اخرى خارج الملكة الاردنية الهاشمة |
| | | ج _ للمركز الرئيسي\او لفروع هذا البنك خارج الملك الاردنية الهاشمية |
| | | ٥ - أ - الحسابات الجارية والودائع التي تدفع عند العالمباللعملاء |
| | | ب ــ الودائع الاخرى التي تستحق اانادية اعتباراً من تاريخ هــــذا |
| | | البيسان الشهري |
| | • | ١) خلال ثلاثة شهور |
| | • | ۲) ما بین ثلاثة وستة شهور |
| | | ۳) ما بین سته و ۱۲ شهرا |
| | | ٤) ما بعد ١٢ شهراً |
| | | ٣ – أوراق مقبولة للتأدية |
| | | ٧ - السلغات من : |
| | | أ _ البنوك الاخرى في المملكة الاردنبة الماشمية |

ب _ البنوك الاخرى خارج الملكة الأردنية الماشمية ج _ أشفاص أو مؤسسات أخرى مطلوبات محتملة بكمبيالات اعيد خصمها (دينار أردني) مطاوبات محتملة أخرى

٨ _ سندات مقبولة على حسابات العملاء ٩ - كفالات وتطهيرات والتزامات أخرى على حسابات العملاء

۱۰_ حسابات أخرى

أ _ العملة الورقية والمسكوكات الاردنية ب_ الودائع لدى البنك المركزي (وتتضمن الارساليات المالية المنتولة)

ب حرائح من الارساليات المالية المنقولة مع :

أ ما البنوك الاخرى في المملكة الاردنية الهاشمة

ب ما البنوك الاخرى خارج المملكة الاردنية الهاشمية

ب ما البنوك الاخرى خارج المملكة الاردنية الهاشمية

ج ما المركز الرئيسي او فروعهذا البنك خارج المملكة الاردنية الهاشمية

١ - النقد :-

تابع الكشف نموذج رقم (١) د _ مؤسسات أخرى غير البنوك ٣ _ الكبيالات المخصومة :

أ _ لبنوك في الملكة الاردنية الهاشمية
ب _ لعملاء غير البنوك (والتي تشتمل على) أوراق :
١) تستحق الدفع اعتباراً من تاريخ هذا الكشف :

أ _ خلال ثلاثة شهو ر منه

أ _ خلال ثلاثة شهو ر منه ب _ ما بين ثلاثة وستة شهور ج ـ اكثر من ستة شهور ٧) الكبيالات المستحقة (غير مدفوعة وغيرمقبولة) ٤ _ سلفيات الى : _ _ بنوك اخرى في الملكة الاردنية الهاشمية ب _ بنوك اخرى خارج الملكة الاردنية الماشمية علاء آخرين غير البنوك : ١) تدفع خلال سنة واحدة من تاريخ هذا الكشف ٧) تدفع بعد سنة واحدة من تاريخ هذا الكشف ٥ - الاستثارات (التوظيف) ٣ – ممتلكات البنك (وتتضمن الاثاث والامتعة واللوازم المثبتة) ٧ - مطلوبات العملاء مقابل كمبيالات مقبولة (له مقابل) ٨ – مطلوبات من العملاء مقابل كفالات وتحاويل وسندات أخرى (له مقابل) ٩ - حسابات اخرى نحن نقر أن هذه المعلومات نظمت من سجلات البنك وذلك حسب أتم معلوماتنا والتي نعتقد انهاصحيحة . رثيس قسم الحسابات التفصلات يجب ان تعطى في كشف منفصل عن الارصدة التي لا يمكن تحويلها بسهولة الى المملكة الاردنية الهاشمة (والتي منها دينار اردني قد اودعت في البئوك كضمان لبعض السلفات والتي منها دينار اردني يمكن اعادة خصمها في البنك المركزي . المجب اعطاء التفصلات في كشف مفصل عن القروض و السلفات التي اعطيت بضانة عقارات أو أراضي . التاريخ / / الكشف – نموذج رقم (٢) اسم البنك تفصيلات عن الطاوبات من العبلاء الى البنسك كما هي في عن السلفات والكبيالات المخصومة .

| عدد الملاء | المبلغ | تابع الكشف – غوذج رقم (٢) | ا ن |
|--|--|---|-------|
| | | ه ــ الزيتون | - |
| | | ٦ – المنتجات الزراعية الاخرى والواشي | i |
| | | المادن | |
| | harikada ala a maa | ٧ - الْفُوسَغَات | 1 |
| | e mand ogsåthe benser år der | ٨ ــــ البوتاس | • |
| | | ٩ - المعادن الاخرى | |
| | | الصبناعة | • • |
| | | ١٠ – مُنتَجَاتُ الاطعية والشروبات والدخان | *** |
| | et Th Bij-reddereblinehelle | ١١ – المنسوجات والاقمشة والاحذية | 41.1 |
| a | ************************************** | ١٢ - الصناعات السياحية | |
| | | ١٣ - الصناعات الأغرى | g |
| a.tar:.1.4194 Pa-F4484 | | الابنية | : |
| | | ١٤ ــ الآبلية التي ما ذالت تحت الإنشاء | |
| | | | **** |
| | | النجاره العامه | |
| | •••• | ١٥ – الى تجار الجلة والقطاعي | *** |
| | | انواع اخرى | |
| . 0.1 tot.g. 0 pm | | ١٦ – إلى السيارات وخدمات النقل بما فيها الخطوط الجوية | ٩ . |
| | | ١٧ – المطاعم والغنادق | *** |
| Bells 6. 5 | | ١٨ – الى المؤسسات الدينية والحيرية | |
| *************************************** | ن ڭ . | ٩ ا - الى المؤسسات المالية بما في ذلك شركات التأمين والبنوك وجمعيات التسليف النعارنية وما الىذ | |
| *** ***** * * * * * * * * * * * * * * * | | ٣٠ ــ الى اصحاب المهن والافراد الحصوصين | |
| | | ٢١ _ الى محلات الملاهي | t |
| • | | ۲۷ ــ شراء الاراخي | ` i, |
| | •••• | ٧٣ ـ الرهو نات على الابنية | |
| •• | Be | ٢٤ _ بنود اخرى | |
| | · (YY - 1 | · وتتضمن كل الرهو ثات على القروض والتي لايكن وضعها تحتاى بند من (| , |
| | | عده العملاء المدينين بالنسبة للسلفات (او الكمبيالات الهنصومة) . | |
| عدد العيلاء | المبلغ | | |
| The state of the s | | | *8 *4 |
| | •••• | حتى مبلـغ ٢٠٠ دينار اردني اكــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | 1 4 |
| \$ | | | 1 13 |
| | | | ••• |
| | 4 | | 1,,, |
| ** * *·· · · · · · · · · · · · · · · · | | اكثر من ١٠٠٠دينار اردني وحتى ١٠٠٠٠دينار اردني اكثر من ١٠٠٠٠دينار اردني وحتى ١٠٠٠٠دينار اردني | |
| | ** ** | اكنر من ۱۰۰۰۰ دينار اردني وحتى ۱۰۰۰۰ دينار اردني | ٠., |
| | . | أكثر من ١٠٠٠دينار اردني | • •. |
| | | | |

149

Co So

مى رئيس للعلى مرى رئيسة للارونية الطائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلما الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٩

قانون مراقبة العملة الاجنبية

المادة ١ -- يسمى هذا القانون (قانون مراقبة العملة الأجنبية لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية على ان يعين مجلس الوزراء مواعيد تنفيذ احكامه كليا او جزئيا حسبها تقتضي الحال بقرارينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ ــ فى هذا القانون ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : ـــ

تعني كلمة ــ الوزير ــ وزير المالية في المملكة الاردنية الهاشمية .

تعني كلمة ــ البنك ـ البنك المركزي الاردني .

تعني كلمة – المجلس – مجلس ادارة البنك المركزي الاردني .

تعني عبارة ــ العملة الاجنبية ــ اية عملة او سند او كمبيالة او اعتماد او رصيد حساب او اية موجودات اخرى مما تكون واجبة الدفع والتحصيل بغير العملة الاردنية .

وتعنى عبارة ــ الشخص المرخص ــ الشخص المرخص من قبل المجلس بالتعامل بالعملة الاجنبية .

للادة ٣ ــ أ ــ تعهد جميع الصلاحيات والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون الى المجــــلس ، وذلك لغرض مراقبة العملة الاجنبية .

ب- للمجلس لغرض توزيع الواجبات حسب مقتضيات الحاجة وحصر المسؤولية ان بخول المحافظ او
 نائب المحافظ او لحاناً يؤلفها او موظفين الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٤ – أ – لا يجوز لاي شخص : –

ان يشتري او يقرض او يبيع او يستقرض او يهب او يستوهب اية عملة اجنبية او يقوم
 باية معاملة اخرى تختص بالعملة الاجنبية الا من او الى شخص مرخص من قبل المجلس

 ان يقوم بتأدية اية مبالغ خارج المملكة الاردنية الهاشمية او داخلهـــــا الى او في حساب اي شخص غير مقيم في المملكة الاردنية الهاشمية .

 ٣) أن يقتبي من أي شخص غير مقيم في المملكة الاردنية الهاشمية أو يبيع له أية أسهم أو سندات الا بموافقة المجلس.

١) أن يمسك حسابًا في دفاتره أو سجلاته باسم شخص غير مقيم في المملكة الاردنية الهاشمية ، أو

٢). أن يحفظ حسابًا في دفاتر أو سجلات شخص يقيم خارج المملكة الاردنيه الهاشمية .

المادة ٣ – لا يجوز للشخص المرخص ان يقوم بأي عمل من الاعمال المشار ال_ما في البندين (١ و ٢) من الفقرة (أ) من الماء من المادة الرابعة الا بموافقة المجلس او وفق الصلاحيات التي يخوله اياها .

المادة ٧ – أ – يعين الترخيض الذي بمنحه المجلس نوع العملات التي يجوز للشخص المرخص بالتعامل بها ، وللمجلس ان يصدر من وقت لاخر تعليات يعين فيها نوع وشروط المعاملات التي يجوز للشخص المرخص اجراؤها ولا يجوز له ان يجري اية معاملة الا بمقتضى التعليات التسادرة عن المجلس ،

ب- للمجلس ان يلغي الترخيص اذا اقتنع ان الشخص المرخص لم يتقيد بأحكام هذه المادة .

المادة ٨ – للمجلس ان يصدر من وقت لآخراو امر ينشرها في الجريدة الرسمية يطلب فيها بمن في حوزتهم او تحت تصرفهم اي نوع من العملة الاجنبية ان يعرضوها عليه للبيع بالسعر المعين في الامر ولا تشمل الاوامر المذكورة ما يملكه الاجانب المقيمون في المملكة الاردنية الهاشمية من عملات دولهم الااذا كانت هذه العملات ناجمة عن معاملة خاضعة لاحكام هذا القانون.

المادة ٩ ـــ أ ــ لا نجوز لاي شخص ان يصدر اي نوع من البضائع من المملكة الاردنية الهاشمية الى ايـــة منطقة خارجها ما لم يقنع المجلس بأن ثمن البضائع سيعود اليها بشكل مفيد .

لا يجوز لاي شخص يصدر بضائع بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة ان يقوم او يمتنــع عن القيام بأي عمل يقصد منه .

١) تأخير بيع البضائع لمدة غير معقولة بالنسبة الى مجرى التجارة الاعتيادي .

٢) عدم دفع ثمن البضائع عند بيعها حسب احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج اذا صدرت بضائع بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ولم تبسع خسلال المدة التي يعينها المجلس المجلس واقتنع المجلس بان صاحبها لم يتخذ التدابير اللازمة لبيعها خلال مدة اضافية معقولة فللمجلس ان يصدر الأوامر التي براها مناسبة لتأمين بيع البضاعة لحساب صاحبها واعادة ثمنها الصافي الى المملكة الاردنية الهاشمية بشكل مفيد.

د _ للوزير بناء على توصية من المجلس ان يستثني اية بضاعة او اي بلد اجنبي من احكام هذه المادة . المادة ١٠ أ) مع مراعاة الاستثناءات التي يعلن عنها المجلس لا يجوز لاي شخص الا بموافقة من المجلس ان يخرج من المملكة الاردنية الهاشمية او يجلب اليها اية اوراق نقدية او مسكوكات او حوالات بريدية او ذهب او سندات او عملة اجنبية .

ب) مع مراعاة الاستثناءات التي يعلن عنها المجلس لا يجوز لاي شخص الا بموافقة من المجلس ان
 يشتري او يبيع اوراقا نقدية باية عملة غير العملة الاردنية او ينقل ملكيتها بطريق اخر .

المادة ١١ — للمجلس ان يطلب من اي شخص ان يقدم له او لمن يعينه بالشكل الذي يقرره اية معلومات في حوزة ذلك المخص او تحت اشرافه تتعلق بالعملات الأجنبية خلال مدة معينة تنفيذا لاحكام هذا القانون .

المادة ١٢ ـــ للشخص المرخص قبل قيامه باية معاملة من المعاملات الوارد ذكرها في هذا القانــــون ان يطلب من المادة ١٢ ـــ صاحب هذه المعاملة التصريحات والمعلومات الضرورية للتحقق من انها من المعاملات التي يحق له القيام بها.

صاحب عده المعاملة النظريجات والمعلومات الطبرورية للمحلق من الها النادمات التي يحق العالمية المادة ١٣ – اذا رفض الشخص المرخص اجراء اية معاملة بداعي عدم جوازها فلصاحب العلاقة ان يعرض القضية على المجلس الذي يكون قراره فهائيا .

المادة ١٤ – على الشخص المرخص ان يزود المجلس بتفاصيل المعاملات الخاصــة بالعملة الاجنبية وبالجداول الفرورية وذلك بالصورة والاوقات التي يعينها المجلس.

1000

مى رفين للعلى مرى رئيسة للارونية للهائية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ــ

قانون رقم (۷) نسنة ۱۹۵۹ قانون مينة القبالة ورهاية الامومه والطفل

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون (قانون مهنة القبالة ورعاية الأمومة والطفل لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

تعريف القابلة ومهمتها

المادة ٢ ــ يكون لبعض الكلمات الواردة في هذا القانون المعاني التالية :

_ يطلق لقب (قابلـة قانونيـة وراعية الأمومــة والطفل) على تلك التي اكتســبت هذا اللقب بمقتضى المادة (١٠) من هذا القانون.

ب ــ (القابلة القانونية) هي تلك التي اكتسبت هذا اللقب بناء على دراسات معينة أتمتها ورخصت قبل نفاذ هذا القانون من قبل وزارة الصحة تعاطي مهنة القبالة .

العادي في الأماكن التي لا يوجد فيهما قابلات .

د ـــ وتعني (الطالبة) الطالبة في مدرسة القابلات ورعايـة الأمومة والطفل .

المادة ٣ ــ القابلة القانونية وراعية الأمومة والطفل اخصائية تقوم بعملية التوليد العادي وتعنى بصحة الحامل قبل الولادة وحين الوضع وبعده وخلال مدة النفاس وتقدم النصائح والارشادات اللازمة لها وتقوم بالإشراف على صحة المولود والطفل الرضيع والولد الى ما قبل سن الدراسة ، وذلك تحت اشراف طبيب ترجع اليـه كلما دعت الضرورة لذلك .

المادة ٤ ــ على القيابلة او الداية تلبية الدعوة ضمن نطباق المدينة او القريـة او الناحية التي تعمل فيهـا .

المادة ٥ ــ في حالة تعسر الولادة على القابلة او الداية ان تستدعي الطبيب او تعمل على ارسال الحـــامل الى

المادة ٦ ــ مع مراعاة المواد السابقة يجوز للقابلة القانونية وراعية الأمومة والطفل ان تعمل بمفردها كما ان لهما حق العمل في دور التوليد الحاصة او المستشفيات التي يوجد فيها أقسام للتوليد والأمراض النسائية ،

المادة ١٥ ــ أ) كل من خالف احكام هذا القانون او الانظمة او الاوامر او التعليمات الصادرة بموجهه إلى هزب او حاول تهريب اية عملة اجنبية باية صورة كانت ينكون معرضا للادانة من قبل المجلس بغرامة لا تزيد على ثلاثة امثال قيمة العملة الاجنبيــة او العملة او السند او التأدية او الذهب او المبال

ب) واذا رأى المجلس ان المخالفة من الخطورة بحيث تستوجب الحبس مستقلا او اضافة الى الغرامة فرضها ، فعليــه أن يحيل القضية إلى المحكمة التي لها أن تقرر حبس المخالف لمدة لاتزيدعلى سنة.

ج) تحصل الغرامات المفروضة من قبل المجلس وفق قوانين تحصيل الأموال الاميرية المعمول بهـــا

د) تكون القرارات الصادرة من المحاكم الجزائية والمجلس تابعة للاستثناف لدى محكمة الاستئناف بطلب من المحكوم عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ .

المادة ١٦ - بالاضافة الى العقوبات المذكورة في المادة الخامسة عشر من هذاالقانون للمجلس ان يحرم الشخص المخالف لاحكام هذا القانون بصورة موقتة من اجراء اية معاملة بالعملة الاجنبية وان يمنع الاشخاص المرخصين باجراء هذه المعاملات العائدة له . وللشخص الذي قرر المجلس حرمانه ان يعترض لدى الوزير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه القرار المذكور ، ويكون قرار الوزير نهائيا .

المادة ١٧ ــ للمجلس ان يصدر التعليمات ــ

 آ) لمنع المعاملات المتعلقة باية عملة كانت والعائدة الى اشخاص معينين او الى فئة معينة من الاشخاص، ب) لفتح حسابات خاصة لغرض المتاجرة مع بلاد معينة .

ج) لتعيين عمولة البنلك عن كل دينار على كافة المعاملات المشمولة بالمادة الرابعة من هذا القانون. مع تعيين طريقة استيفائها . ويستثنى من هذه العمولة المعاملات المالية غير التجارية التي تعــود الى الحكومات الاجنبية أو الى ممثليها في المملكة الاردنية الهاشمية بشرط المقابلة بالمثل أو الى هبئة

د) لتسجيل ومراقبة السندات لحامِلها وغيرها من السندات .

المادة ١٨ ــ للمجلس ان يضع بموافقة مجلس الوزراء الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٩ ــ ان المملكة الاردنية الهاشمية في عدادجداول المناطق الاسترلينية وللوزير ان يصدر امرا يعدل فيه الجدول اما بالأضافة او بالحذف او بأي شيء اخر .

المادة ٢٠ – يلغى نظام الدفاع الاردني رقم (١) لسنة ١٩٥١ مع تعديلاته وتبقى جميع الاوامر والتعليبات والفرارات الصادرة بموجب النظام المذكور نافذة وتعتبر كانها صادرة بموجب هذا القانون ما لم تتعارض واحكامه. المادة ٢١ – رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون ..

المحتسين بط الل وزير الصحة ... وزير الدفاع. وزير الداخلية رئيس الوزراء ووزير الخارجية

جميل التوتونجي اجمد الطراونه فلاج المدادجة

وفي مستوصفات الأطفال والمراكز المختصة برعاية الأمومة والطفل ، هذا اذا اقتنع وزير الصحة أنها تحوز على الشروط المنصوص عليهـا في هذا القـانون .

المادة ٧ – يحدد وزير الصحة الأدوات التي للقـابلـة حق اقتنائها والعلاجات التي لها حق استعمـالها لممارســة مهننهــــا .

المادة ٨ – لا يحق للقبابلة ان تتولى ما هو من مهمة الطبيب ، او تتعباطي ما هو من اختصاص الممرضة القانونية بج غبر ما نص عليه في المواد السابقية .

الغصل الثانى

اكتساب لقب القابلة القانونية وراعية الامومة والطفل

المادة ٩ – لا يسمح بدخول مدرسة القابلات ورعاية الأمومة والطفل الا من توفرت فيهـا الشروط التالية : أ ــ أتمت الثامنة عشرة من عمرها .

ب – تحمل شهادة الصف الثالث ثانوي على الأقل او ما يعـادلها .

ج – تحمل شهادة حسن سلوك .

تكون مدة الدراسة في هذه المدرسة لا تقل عن ثمانية عشر شهراً ، ولوزير الصحة ان يعفي من دراســـة الدروس التي تدرس خــــلال النصف الأول من هذه المدة كل طالبة تحمل شهادة التمريض من مدرسة حكومية او من مدرسة مماثلة معترف بها من الحكومة .

المادة ١٠- لا يسمح بحمل لقب قابلة قانونية وراعية الأمومـة والطفل إلا من توفرت فيهـا الشروط التالية :

أ ــ ان تكون حائزة على شهادة مدرسة القابلات ورعاية الأمومة والطفل ، او

ب ــ ان تكون حائزة على شهادة مدرسة مماثلة لتلك المدرسة معترف بها من الحكومة .

جـ ــ ان تكون قد أتمت العشرين من عمرها .

لمصل الثالث

سر المهنة

المادة ١١ – على القابلة والقابلة القانونية وراعية الأمومة والطفل، والداية، والطالبة ان تحافظ على جميسم الأسرار او الأمور الأخرى التي لا يجوز افشاؤها والتي تكون قد اطلعت عليها محكم مهنها، وفي حالة مخالفتها ذلك تعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذا القانون.

الفصل الرابع

عارسة مهنة القبالة

المادة ١٧ – لا يحق للقابلة القانونية وراعية الأمومة والطفل ان تمارس مهنتها قبـــل الحصول على ترخيص من وزارة الصحــة.

المادة ١٣ – على القابلة القانونية وراعية الأمومة والطفل الأردنية التي ترغب في ممارسة المهنة : أ ــ ان تتقدم الى وزير الصحة بطلب مرفقة به ما تحمل من شهادات .

ب ــ ان تكون غير محكومة بجناية او بجريمة أخلاقية .

المادة ١٤ – للحائزات على لقب (قابلة قانونية) قبل نفاذ هذا القانون ان يتعاطين بمارسة مهنتهن كما في السابق المادة ١٥ – لا يحق للدايـة ممارسة مهنة القبـالـة الا بترخيص يعطى اليهـا من وزارة الصححة سنويًا في بداية كل

سنة ، ولوزير الصحة ان يمتنع عن جديد هذا الترخيص عندما يثبت لديه ان في المدينة ، او القرية ، او الناحية ، التي تتعاطى فيها مهنتها عدداً من القابلات القانونيات كافياً للقيام بخدمة الأهلين .

المادة ١٦ – يجوز لوزير الصحة ان يصرح للقابلة القانونية وراعية الأمومة والطفل غير الأردنية بممارسة المهنة في الأردن ، اذا اقتنع ان المصلحة تقضي بذلك شريطة ان تقوم بالشروط الواردة في المادة (١٣) من هذا القانون ، وان تعامل الدولة التي تنتسب اليها القابلة الأجنبية ، القابلة الأردنية بالمثل .

المادة ١٧ – لدى ترخيص القابلة غير الأردنية يعين وزير الصحة مركز عملها والشروط الإضافية الأخرى الله عنها الله المارسها المهنة .

المادة ١٨ – لمديرة مركز رعاية الأمومة والطفل ، او لطبيب الحكومـة حق الدخول في أي وقت من الأوقات الى مركز القـابلـة لأجل التفتيش والمراقبـة .

القصل الخامس

منع عمارسة المهنة

المادة ١٩ – علاوة عن الحالات المنصوص عليها في قانون العقوبات ، لوزير الصحة ان يلغي رخصة ممارسة المهنة او يوقف العمل بها المدة التي يراها ، وذلك في الحالات التالية :

أ ــ اذا حكم على القابلة بجريمة جنائية او اخلاقية .

ب - اذا فقدت أهليها كاصابها بمرض عقلي

جــ اذا قامت بأعمال مخلة بأصول المهنة ، او سلكت سلوكاً يشين بها او اهملت القيـام بواجباتها او لم تعمل بالتعليمـات التي تصدر اليهـا بعـد انذارها .

القصل السادس

العقوبات

المادة ٢٠ – كل من :

أ ـــ مارس مهنـة القبـالـة بطريق غير مشروع .

ب ــ مارس المهنة قبل الحصول على الترخيص المهني .

جـ ــ انتحل لقب قابلة .

د ــ حمل شارات القابلة وهي لا تستحقها .

هـ ـ أفشى سر المهنمة .

و ـ خالف أي حكم من أحكام هذا القانون عدا ما ذكر أعلاه او خالف أي نظام او تعليمات صدرت بمقتضاه عوقب بالحبس من اسبوع الى ثلاثة أشهر او بغرامة من خمسة دنائير الى ثلاثين دينارا او بكلتا العقوبتين معاً . ويجوز للمحكمة ان تمنع حاملة الرخصة من تعاطي المهنة مدة لا تتجاوز السنة الواحدة .

المادة ٢٢ ــ لوزير الصحة أثناء النظر في الدعوى المقامة ضد حاملة الرخصة من أجل جرم مهني او أخلاقي ان يقرر وقفها عن العمل موقتاً نتيجة الدعوى .

المادة ٢٤ ــ يلغى قانون القوابل الفلسطيني وتعديلاتــه والأنظمــة الصادرة بموجبــه ، وأي قانون او نظــام يتعارض مع أحكام هذا القـانون .

المادة ٢٥ – رئيس الوزراء ووزيرا الصحة والعدلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القيانون .

المحسين بيط ال

رثيس الوزراء سمير الرفاعي

جميل التوتونجي

وزير العدلية محمد علي الجعبري

محى رفسين لللعلى مارى المنت للاردونية الماتية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ــ

قانون رقم (۸) لسنة ١٩٥٩ قانون تنظيم تجارة العلاجات الزراهية

المادة ١. – يسمى هذا القانون (قانون تنظيم تجارة العلاجات الزراعية لسنة ١٩٥٩) ويعمل به بعد مررو شهر على الأمراض والآنات الزراعية

- المادة ٣ ـــ يمنع منعا بانا صنع واستيراد وبيع العلاجات الزراعية ومشتقاتها الا بترخيص خطي من وزير الزراعة كما ان استبراد العلاجات الزراعية السامة التي تستعمل في مكافحة الامراض الزراعية بجب ان يقترن بموافقة وزير الصحة بالأضافة الى موافقة وزير الزراعة .
- المادة ٤ ــ بجب على كل عميل او وكيل او شخص او شركة تتعاطى بيع وتجارة الادوية حفظ الادرية والعلاجات السامة في اماكن خاصة تحدد مواصفاتها وزارة الصحة وأن يكتب في مكان ظاهر عسلي لافتة بخط كبير واضح (سموم خطرة) .
- المادة ٥ ــعلى كل صاحب متجر بتعاطى استيراد وبيع وتجارة العلاجات الزراعية السامة الاحتفاظ بسجل خاص يدون فيه كميات هذه العلاجات المستوردة والمباعة للمزارعين واسعار البيع وان يبرز هذا السجل لدى الطلب من قبل مفتش الصيدليات والعقاقير الخطرة في وزارة الصحة او اى موظف مسئول في قسم وقاية النباتات في وزارة الزراعة .
- المادة ٦ لوزير الصحة او من بنيبه في اى وقت كان حق تفتيش كل محل تباع فيه العلاجات الزراعية السامة وتدقيق سجلاتها ، ولوزير الصحة ايضا حق منع بيع او استير اد اى علاج زراعي سام يرى انـــه اصبح مضرا بالصحة العامة او يشكل خطرا على حياة الانسان وتصادر هذه العلاجات الى ان تجري التحقيقات الرسمية وتصدر القرارات بشأنها .
- المادة ٧ ــ لا يجوز استيراد اية مادة من مواد العلاجات الزراعية قبل تقديم طلب على النموذج رقم (١) طلب استير اد ادوية و علاجات زراعية المدرج في ذيل هذا القانون الى وزير الزراعة والحصول على و افقته على ذلك.
- المادة ٨ ــ بجب ان يبين في طلب استير اد اية مادة من مواد العلاجات الزراعية التحليل الكيماوي لمركبات العلاج او الدواء المراد استيراده ويسري هذا على العينات المرسلة للتجارب الفنية او العملية .
- المادة ٩ ــ يجب ان يعبأ النموذج رقم (٢) ــ طلب شراء علاجات زراعية سامة ـــ المدرج فى ذيل هذا القانون من قبل الشاري ولا يسمح له بالحصول على العلاجات المطلوبة قبل موافقة وزيري الصحة والزراعة او من ينيبانه.
- المادة ١٠ كل من خالف اي حكم من احكام هذا القانون او اي نظام صدر بموجبه يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تقل عن دينار واحد ولا تتجاوز خمسين دينار أو في حالة تكرر المخالفة بجوز للمحكمة ان تأمر بسحب الرخصة.
- المادة ١١ يجوز لوزير الزراعة ان يحدد سعر بيع اية مادة من مواد العلاجات الزراعية بنظام ينشر في الجريدة الرسمية ، كما يجوز له ان يصدر اية انظمة اخرى يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .
 - المادة ١٢ ـــرئيس الوزراء ووزراء الصحة والعدلية والزراعة مكانمون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الوزراء

سمير الرفاعي

1909/1/1

وزير العدلية

محمد علي الجعبري

عاكف الفايز

وزير الزراعة

11.

و المقدار الواجب استيفاؤه سنوياً .

ب ــ لوزير الصحة ان يصدر تعليمات من أجل تنظيم مهنة القبالة .

المادة ٢٣ ــ ينظر قاضي الصلح في الجرائم والمخالفات المنصوص عليهـا في هذا القـانون .

وزير الصحة

174

نموذج رقم (۱) (يعبأ من ثلاث نسخ)

الرقم – التاريخ –

اسم المستورد

الموافقات ـــ

نوع العجلات المراد استيرادها

(التحليل الكيماوي للعلاج)

استبراد وبيع العجلات الزراعية

119 مودج رقم (۲) (ىعبأ على ثلاث نسخ) تصريح شراء علاجات زراعية سامة المملكة الاردنية الهاشمية وزارة الراراعة التاريخ : قسم وقاية النباتات المزارع في قرية قضاء بعمرح للسيد رخصة تعاطي استيراد وبيسع الادوية الزراعية تاریخها ا کمه •ن علاج توقيع الموظف المسؤول في قسم وقاية النباتات توقيع المشتري أتعهد انا الموقع اسمي ادناه قضاء من قرية ان اتخذ جميع الاحتياطات الوقائية اللازمة عند استعال هذا العلاج وان اتبع تعليات قسم وقاية النباتات التي يصدرها التوقيع الي بهذا الصدد. مصدق وزبر الصحة وزير الزراعة

وزير الزراعة

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الرزراعة

عنواله

اتعهد بأن لا ابيع العلاج او العلاجات المبينة اعلاه الا بتصريح من وزارة الزراعة وفقا لمنصوص المادة السابعة من قانون تنظيم العلاجات الزراعية لسنة ١٩٥٩ .

توقيع المستورد

محى المعين الله (٣١) من الدستور

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنوب نصادق على القانون الابي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :--

فانود رقم (٩) بسنة ١٩٥٩

قانون انتهاك حرمة المحاكم

- المادة ١ يسمى هذا القانون (قانون انتهاك حرمة المحاكم لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجويدة الرسمية . المادة ٢ – تعبي كلمة (محكمة) ابنا وردت في هذا القانون أية محكمة نظامية او شرعية او خاصة او محكمة تسوية أو محكمة بلدية وتشمل اي قاض من قضاتها او قاض بجلس منفردا .
- المادة ٣ كل من حقر أو هدد المحكمة اثناء انعقادها أو اثناء وجودها في مكان انعقـــادها يلقى القبض عليه بأمر من المحـــكمة فورا ويحال الى المدعي العام لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقه استنادا الى ورقة الضبط التي تنظمها ويعاقب بعـــد ادانته بموجب المادة (١٨٨) من قانون العقوبات .
- المادة ٤ كلّ من ابدى اثناء انعقاد المحكمة حركة من شأنها اعاقة المحكمة عن تأدية وظيفتها أو أخل بنظام المحكمة أو حرمتها قولا أو وضعا أو اشارة يؤمر من قبل الرئيس أو قاضي المحكمة بالانصراف اذا لم يكن من المتقاضين فان لم يذعن يقبض عليه فورا ويعاقب من قبل المحكمة ذاتها بغرامة لا تتجاوز خمسة دنافير او بالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعا واذاكان من المتقاضين يؤمر بمراعاة النظام فاذا لم يذعن يعاقب بذات العقوبة ويكون قرار المحكمة في كلتسنا الحالتين قطعيا .
- المادة ٥ أ كل من سلك قصدا سلوكا شائنا ينطوي على عنف أو تهديد في مسكان انعقاد المحكمة أو داخل بناء المحكمة أو بجواره وأفزع بذلك المتقاضين أو غيرهم من الموجودين في المحكمة ، أو .
- ب_ أحدث ضجيجا أو سلك سلوكا شاذاً اثناء انعقاد المحكمة استحسانا أو استهجانا لاجراءات المحكمة أو حكمها أو باي وجه آخر
- المادة ٦ كل من حقر قصداً أحد الشهود أو الحبر اءأو التراجمة اثنا انعقاد المحكمة يلقى القبض عليه فوراً ويوقف حيى انتهاء الحلسة وبعد النظر في امره يعاقب بالحبس من شهر الى سنة أو بغرامة لا تتجاوز ماية دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين .
- المادة ٧ ـــ ليس في هذا القانون ما يمنع احد الفرقاء أو المحامي الوكيل لدى مناقشة الشاهد أو المهم من اظهاره بمظهر من لا يطهر من الله منها تهديد منها تهديد الشاهد أو تحقره .
- المادة ٨ ــ اذا رفض الشاهد تأدية الشهادة وفقا للقانون أو رفض الاجابة على الاسئلة التي القيت عليه بوجه مشروع دون ان يبدي اسبابا مشروعة تبرر رفضه يجوز للمحكمة بعـــد النظر في امره ان تحكم عليه فورا بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بغرامة لا تتجاوز خمسة عشر دينارا أو بكلتا هاتين العقوبتين ؟ اما اذا عاد الشاهد وأدى الشهادة واجاب على الاسئلة قبل اختتام الاجراءات في القضية فيعنى من العقوبة .



المادة ٩ ــ لا يؤثر حكم المواد السابقة في التبعة المترتبة على أي شخص اذا كان قد ارتكب جرما يقع تحت احكام قانون العقوبات بشرط ان لايحاكم مرتبن عن نفس الجريمة .:

المادة ١٠ــ لدى تطبيق هذا القانون تراعى احكام قانون نقابة المحامين لسنة ١٩٥٥ بالنسبةللمحامين النظاميين .

المادة ١١ ــ التأثير في سير العدالة:

كل من نشر باحدى الطرق المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة (٦٨) من قانون العقوبات به المورا من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة امام اية جهة من جهات القضاء في الاردن أو في رجال القضاء أو النيابة أوغير هم من الموظفين المكلفين بتحقيق وفق احمكام قانون اصول المحاكمات الجزائية أو التأثير في الشهو دالذين قد يطلبون لاداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق او امورا من شأنها منع شخص من الافضاء بمعلومات لاولي الشأن أو التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق او ضده يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين دينار آاو باحدى هاتين العقوبتين.

المادة ١٢ ــ نشر مـــا جرى في الدعاوى وما منع نشره :

كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها في الدعاوى الحقوقية أو الجزائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو دعاوى الذم والقدح والسب وافشاء الاسرار أو في دعاوى الطلاق والهمجر والبنوة الطبيعية يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة و بغرامة لا تقل عن عشرين دينارا و لا تزيد على المائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

لا يعاقب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحسكم ومسع ذلك ففي الدعاوى التي لا نجوز فيها اقامة الدليسل على الامور المدعى بها يعاقب على اعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم او الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أواذنه.

المادة ١٣ – نشر المداولات وتحريف ما جرى في الحلسات العلنية :

كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرهـا ما جرى في المداولات السرية في المحـاكم ، أو نشر بغير امانة وبسوء قصد ماجرى في الجلسات العلنية في المحاكم يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين دينارا ولا تزيد على ماية دينارا و باحدى هاتين العقوبتين .

المادة ١٤ ـ الاذاعة عن تحقيق سري :

كل من نشر باحدى الطرق المتقـــدم ذكر هااذاعات بشأن تحقيق جزائي قائم يعاقب بالحبس مـــدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خبسين دينارا أو باحدى هاتين العقوبتين .

المادة ١٥- كل من نشر طعنا بحق قاض أو محكمة او نشر تعليقا على حكم قاصدا بذلك تعريض مجرى العدالة للشك والتحقير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تنجاوز ماية دينار أو بكلتا هاتمن العقوبتن المادة ١٦- يلغى كل تشريع اردنى أو فلسطيني آخر صدر قبل هذا القانون الى المدى الذى تكون فيه تلك التشاريع مغايرة لاحكام هذا القانون.

الماذة ١٧ – رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون . ١٩٥٩/٢/٣

و مسين ين

رئيس الوزراء ي سمر الرفاعي

اتفاقية احتياز التنقيب عن البترول (ازميري)

نظر مجلس الوزراء في تنسيب معالي وزير الاقتصاد الوطني انهاء اتفاقية امتياز التنقيب عن البترول المعقودة بين الحكومة والسيد جورج ازميزي بتاريخ ١٩٥٧/١١/٧٥٠ .

وبعد ان ثبت للمجلس تقصير السيد جورج ازميري المذكور في تنفيذ التزاماته التي تعهد بها بموجب الاتفاقية المشار اليها بتخلفه عن دفع مبلغ خمسة وسبعين الف دولار الى الحكومة عن السنة التقريمية الثانية حسبها قضت الفقرة (ب) من من المادة (٣٠) منها وذلك على الرغم من الانذارات العديدة الموجهة اليه بهذا الحصوص ومرور ثلاثة أشهر على تاريخ الاستحقاق ، فقد قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٩/١٤ بمقتضى الصلاحية المخولة للحكومة في الفقرة الأولى من المادة (٤٠) من الاتفاقية اعتبار هذه الاتفاقية منتهية وغير نافذة من تاريخ هذا القرار .

♦⊕००⊕०

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريح ٤ /٢ /١٩٥٩ الموافقة على (قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٥٩) بشكله التالي : –

قرار رسوم الملاحة الجوية المعلل لسنة ١٩٥٩

صادر بمقتضى المادة (١٠٧) من قانون الطيران المدني رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٣

المادة ١ – يسمى هذا القرار (قرار رسوم الملاحة الجوبة المعدل لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع قرار رسوم الملاحة الجوية لسنة ١٩٥٩ المشار البه فيما يلي بالقرار الاصلي وتعـديله كقرار واحــد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى المادة (٤) من القرار الاصلى بعد الفقرة (أ) منها مباشرة الفقرات التالية : الهبوط الليلي ـ عند الهبوط ليلا (اي بعد غروب الشمس بنصف ساءة الى ما قبل شروقها بندف ساعة)
او في الاحوال التي تكون الرؤيا فبها ضعيفة نما يوجب استعال الاجهزة الكهربائية ، تضاف الى
الرسوم المبيئة في هذه الفقرة العلاوات التالية : -

علاوة ندبية قدرها (٣٠٠) فلس عن كل خمس دفائق أو كسر رها تستعمل خلالها
 الاجهزة الكهربائية, وتحدد المدة من وقت اعطاء الطائرة اشارة التأهب للهبرط أو الاقلاع
 أو القيام بحركة داخل المطار الى ان تطلب اطفاء الانو ار ،

♦⊕♦♦

أمر دفاع

بوضع حد أعلى لائمان المستحضرات الطبيه الجاهزة رقم (٢) لسنه ١٩٥٩ ·

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الامن الاقتصادي رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

١ ــ لا يجوز ان يباع أي مستحضر طبي جاهز سعره اكثر من (٢٥٠) فلسا من قبــل اي كان بثمن يزيد عن سعر
الـكلفة لذلك المستحضر الطبي حتى دخوله المستودع ، مضافأ الى السعر المذكور (٣٥) في المئة .

٢ ــ كل من خالف هذا الامر يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥٠

٣ - يعمل بهذا الأمر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .
 ١٩٥٩١٢١٨

رثيس الوزراء سمير الرفاعي

أمر

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (ه) لسنه ١٩٤٨

عملا بالصلاحيات الهولة الي بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ ، اقرر منع دخول وتداول والكتب المدرجة ادناه ع في الملكة الاردنية الهاشمية وارجو من السلطات المختصة تنفيذ ذلك .

| المؤلسف | اسم الكتاب |
|------------------------|---------------------|
| ع, كازاكنيش | (١) الارض. |
| أ, فادييف | (Y) الحزيمة |
| ع. كازاكلمتش | (٣) التبحربة |
| ي. ل. كاراجياله | (٤) رسالة مفقودة |
| صد الرحمن فراج المحامي | (٥) لكو مصاص الدماء |

اقب المطبوعات العمام منيب الماضي

المناكة الاردنية الماشمية

| ٠٠ شعبان سنة ١٣٧٨ ه . الموافق ٢٨ شبـــاط سنة ١٩٥٩م . | عان: السبت |
|--|------------|
| | |

الملحق رقم (٢) لاهدد ١٤١٣ الصادر بتاريخ ٢ شعبان١٢٧٨ه. الوافق ١٤ شبـــادا سنة ١٥٩٩م. من الجريدة الرسمية

الفهرس

| | فدغيجة |
|--|--------|
| المو ظفو ن | 4.7 |
| الجنسية الاردنية | Y . Y |
| الاستبلاك | Y·Y |
| تطبيق نظام الانتقال والسفر | Y . 9 |
| تطبيق القانون الموحد لقاطعة اسرائيل | 4.4 |
| تطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والابنية | * 1 * |
| تطبيق نظام دور السينا | Y1 . |
| الصيادلة | Y1. |
| الاعلانات | 41. |
| قرارات ومذكرات جلب ومذكرات دعاوي وخلامة أحكام جزائية | YIA |
| | |



مطبعة الجيشالعربي الاردني

الموطفون

آ ــ صدرت الارادة الماكية السامية بالموافقة على ما يلي : ــ

١ تعيين السيد سهيل نديم الملاح في وظيفة مراقب بوزارة الانشاء والتعمير بالدرجة السادسة اعتباراً بي
 من ١ من ١ وذلك بنقله اليها من وزارة الخارجية بدرجته وراتبه الحاليين .

٢ ــ تعيين السيد خلف عبدالله حدادين في وظيفة مساعد ثان بديو ان الموظفين بالدرجة السادسة وذلك بنقله
 اليها من وزارة الانشاء والتعمير بدرجته وراتبه الحاليين اعتباراً من ١٩٥٩/٢/١ .

٣ ـ تعيين السيد داود يعقوب القطب فى وظيفة سكرتير ثالث في وزارة الخارجيـة بادنى مربوط الدرجة
 السادسة اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل ،

٤ – قبول استقالة مفتش الارشاد الزراعي السيد صابر الشنارمن خدمة الحكومة اعتبارا من تاريخ ٢٣ /١/١٩٥٩

ب – قرر المجاس القضائي احالة قاض صلح الزرقاء السيد فؤاد غنما على التقاعد اعتبارا من ١ /٣ /١٩٥٩ عملا باحكام الماده (٢٦) من قانون استقلال القضاء .

د ــ وافق معالي رئيس ديوان المحاسبة على ما يلي : ــ

١ - ترفيع المدقق السيد هاني الحديدي الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٩/٢/١٥ ليشغلوظيفة رئيسكتاب.
 ٢ - ترفيع المدقق السيد احمد سليم الرشدان الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٩/٢/١٥٩١ .

ه – وافق معالي وزير التربية والتعليم بالوكالة على ما يلي : __

١ ــ تعيين الاشخاص التالية اسماؤهم معلمين من الدرجة العاشرة : ــ

الآنسة فائزة امين ابو هيكل الآنسة نازك حلمي غوشه السيد زياد على خليل ابو زياد السيد على السيد عزمي يونس عبدالحميد العطاري السيد عمد عفاش سلطان العدوان السيد عزمي يونس عبدالحميد العطاري السيد عبدالله الحاج موسى الجندي السيدة زها فرحات الزوايده السيد عبدالله الحاج موسى الجندي السيد سعدي ابراهيم القدسي السيد انيس حسن ابراهيم درويش

٢ – قبول استقالة المعلم السيد عبد الرزاق الريان من تاريخ ١٩٥٩/١/٢

نعى

ينعى دولة رئيس الوزراء بمزيد الاسف وفاة مدير ايتام عمان الشيخ محمد عطا الناظر بتاريخ ١٩٥٩ / ٢ / ١٩٥٩

الحاسيالأردس

١ صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٨٣ تاريخ ١١ /٢ /١٩٩٩ المتضمن اعلان فقدان الجنسية الاردنية التي يحملها الاشخاص التالية اسماؤهم : --

المحامي يحيى اسماعيل حموده كمال زايسا ابوعوده هاني ابراهيم العارين عمد عسارف الهنسدي معاويه عبدالعزيز الناباسي محمد حسين مرعي البشابشه عبدالله عايسد المياس

٢ – قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢/١١/١٩٥١ الموافقة على منح الجنسية الاردنية بالتجنس الى افراد
 الجيش العربي الاردني المبينة اسماؤهم في ادناه بمقتضى البند الاول من المادة (١٣) من قانون الجنسية رقم (٦)
 لسنة ١٩٥٤ .

المسلازم شمس الدين محمد عارف المرشح عسز الدين يعقوب علي ابزاخ النقيب صلاح رجب تاخوز ا ابزاخ العريف صلاح الدين اسماعيل فايز ابزادوغ

⇔∘

الاستعلاك

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي : –

١ — اعتبار استملاك الاراضي المبينة مساحاتها في الاعلان المنشور في الملحق رقم (٢) للعدد (١٤٠٨) من الجريدة الرسمية والعائدة للسادة (امين اسماعيل الصابغ وشركاه) ورفاقه استملاكا مطلقاً بقصد دمج مواقعها في سعة الشوارع العامة المؤدية للمدارس في حي زهران – الملفوف الشرقي من جبل عمان الجديدة وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.

٢ — اعتبار استملاك الاراضي المبينة مساحاتها في الاعلان المنشور في الملحق رقم (٢) للعد (١٤٠٨) من الجريدة الرسمية والعائدة للسادة (محمد فهمي عيسى درويش الكردي) ورفاقه استملاكاً مطلقاً بقصد دمج مواقعها في سعة الشارع العـام في موقع عين غزال وفق المخطط المنظم لحذه الغاية مشروعاً للنفع العـام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.

٣ – اعتبار استملاك ما مساحته (٢٧٤) متراً مربعاً من ارض خالية و (٨٨) متراً مربعاً من ارض منشأ عليها بناء من ملك السيد سليم عيسبي العكروش استملاكاً مطلقاً بقصد دمج موقعها في سعة الشارع العام بجبل الاشرفية وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٤ — اعتبار استملاك ما مساحته (١٩١) متراً مربعاً من ارض السيدين حسني سيدو الكردي وولـده نظام استملاكاً مطلقاً بغية دمج موقعها في سعة الشارع العام بحي المهاجرين وفق المخطط المنظم لحذه الغاية مشروعاً للنفع العسام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.

- اعتبار استملاك ما مساحته (٤٣٢ مثراً مربعاً من ارض السيدة حنه بنت الحوري نصر الله استملاكاً مطلقاً بدمج موقعها في سعة الشارع العام جبل الحسين وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعاً النفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٧ .
- ٦ اعتبار استمالاك مساحات الاراضي المعلن عنها في الملحق رقم (٢) من العدد (١٤٠٨) من الجريدة الرسمية والعائدة للسادة عطا السليم البخيت ورفاقه استمالاكا مطلقاً بقصد دميج مواقعها في شارع الجبل الجديد في عجلون وفتر المخطط المنظم لحذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٧.
- ٧ اعتبار استملاك ما مساحته العمومية (٤٣٧) دو نما و (٨٨٥) متر أ مربعاً من اراضي قرى (ناعور ، اليادودة ، وام الحنافيش) المعان عنها في الملحق رقم (١) للعدد (١٣٩٩) من الجريدة الرسمية استملاكاً مطلقاً بقصد فتح طريس ناعور ، ام العمد و فق المخطط المنظم لهذه الناية مشروعاً النفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لمنة ١٩٥٣ .
- ١ انتبار استملاك ما مساحته العمومية (٣) دو نمات و (٣٣٢) منر أ مربعاً من حوض ام زيتونه رقم (٤) من اراضي قرية الزبابدة المعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد (١٣١٩) من الجريدة الرسمية استملاكا مطلقاً بقصد انشاء مدرسة للمعارف في قرية الزبابدة عليها وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.
- ٩ اعتبار استملاك ما مساحته دونم واحد من القطعة رقم (١٦) من الحوض رقم (٢٤،٩٩) من موقع ام رجم من اراضي غور الفارعة المعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد (١٤١٠) من الجريدة الرسمية استملاكا مطلقاً بقصد اقامة موتور مضخة الماء في مشروع ري غور الفارعة وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.
- ١٠ اعتبار استملاك ما مساحته العمومية (٥) دونمات و (٣٩٠) مترا مربعاً من القطع ذوات الارقام (٧١ و ٧٨ و ٣٨ و ٨٥ و ١٥٦) من حوض بلد ماركة الشمالية رقم (٤) من ارض قريةماركة المعلن عنها في الملحق رقم (٢) للعدد (١٤١١) من الجريدة الرسمية استملاكا مطلقاً بقصد ضمها الى ارض سلاح الجو الملكي الاردني وفق المخطط المنظم لحذه الغابة مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.
- 11 اعتبار استملاك ما مساحته العمومية (١١) دونماً و (٤٩٥) مبراً مربعاً من القطع ذوات الارقام (٨ و ٢٠٤ من حوض اللويبده الوسطاني رقم ١٤) والقطعة رقم (٦٦) من حوض الشميساني رقم (١٣) وجميعها من أراضي مدينة عمان المعلن عنها في الملحق رقم (٢) للعدد (١٤٠٨) من الجريدة الرسمية استملاكاً مطلقاً بقصد أقامة بناء للدفاع المدني عليها وفق المخطط المنظم لحذه الغساية مشروعاً للنفع العسام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٧.
- ١٢ اعتبار استملاك ما مساحته العمومية (٣١٤٦) متراً مربعاً من القطع ذوات الارقام (٥٠ و ٤٩ و ٥٠ و ١٣١) من الحوض رقم (١٧ الملفوف الشمالي) العائدة للسادة علاء الدين بن بهاء الدين طوقان ورفاقه والمعلن عها في الملحق رقم (١) للعدد (١٤١٠) من الجريدة الرسمية استملاكاً مطلقاً لدمج موقعها في سعة الشارع العمام يجبل عمان الجديد و لمق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعاً لنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك المنظم لهذه الغاية مشروعاً لنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك المنظم المنظم المنظم المنابة مشروعاً لنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك المنابعة ١٩٥٧،

17 ــ اعتبار استملاك ما مساحته العمودية (١٢٨٩) متراً مربعاً من القطع ذوات الارقام (١٠٣ و ٢٨٣ و ٥٧ و ٥٥ و ٥٥ و ١٥ و ٢٨٨ و ٢٧٨ و ١١٣ و ١١١ و ١١١ و ٣٣٠) من الحوض رقم (٢٢ ــ الملفوف الشرقي العائدة للسادة امين محمود صفا قوج) ورفاقــه المعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد (١٤١٠) من الجريدة الرسمية استملاكاً مطالقاً لدميج موقعها في سعة الشارع العام نجبل عمان الجديدة وفق المخطط المنظم لحذه الغاية مشروعاً لانفع العسام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٧.

12 — اعتبار استملاكما مساحته (٥٩٥٣) متر أ مربعاً من القطع ذو ات الأرقام (١٤٧ و ٢١٠ و ٢١٣ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢١٥ و ١٤٠ و ١٤٠ و ٢١٥ و ١٤٠ و ١٤٠

00:00

تطبيق نظام الانتقال والسفر

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١/٢/٢٩٩ عملا بالفقرة (ب) من المادة الثانية من النظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ (نظام الانتقال والسفر المعدل) الموافقة على اضافة الوظائف التالية الى الفقرة الاولى من المادة الآنفة الذكر ليتمكن مشغلوها من استيفاء علاوة اقتناء سيارة خاصة اعتباراً من التاريخ المبين ازامها .

الت_اريخ

١ – رئيس اطباء اللواء الجنوبي ١ /١/١٥٥١

۲ – رئيس اطباء لواء اربــد ١٩٥٩/٢/١٥ ٢ ۳ – مــدير قسم الاشعــة ١٩٥٩/٢/١٥

<u>∞</u>

تطبيق لقانون الموحد لمقاطعة اسرائيل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ |١ |١٩٥٩ بالاستناد الى احكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ القانون الموحد لمقاطعة المرائيل ـــ الموافقة على حظر التعامل مع الشركتين التاليتين لثبوت مخالفتها مبادىء المقاطعة المقررة.

Cargal -- Hellas. : الشركة اليونانية :

Topps Chewing Gun Inc. 237—87th Street Brooklyn, 32, New York. : الشركة الاميركية - ٢

Charles Constants

اعلان

الموضوع : ساعات العمل في مطار القدس

يلفت نظر الطيارين وهيئات الطيران والملاحين الجويين وجميع المختصين الى ان ساعات العمل في مطار القدس ستكون كما يلي اعتباراً من ١٥ /٢/١٩٥٩ و لحين اشعار آخر :--

٩٣٠ صباحاً لغاية ١٧٣٠ مساء توقيت محلي

٤٣٠ صباحاً لغاية ١٥٣٠ مساء توقيت غرينتش

تلغى الفقرة المتعلقة بساعات العمل في مطار القدس الواردة في اعلان الطيارينرقم ١٠/٨٥ تاريخ ١٩٥٨/١١/٢ معلى الغير مدير عام الطيران المدني الاردني

عادل الخالدي

>>>

اعلان

الموضوع : اعلانات الطيارين السارية المفعول اعتباراً من ١٧ /٢/١٩٥٩

| | روم |
|-------------------------------------|----------|
| حظر الطيران فوق القصور الملكية | 5. A / Y |
| اطفائية مطار القدس | 01/ 2 |
| تعبئة تماذج خاصة في مطار القادس | 01/7 |
| منطقة خطرة | ٨ ١٣٥ |
| طريق الطير ان لمطار القدس | 0 2 V |
| منع التصوير الجوي | 02/14 |
| مدرج مطار القدس | 00/ V |
| عواثق على جبل الاشرفية – عمان | 00/ 1 |
| الذبذبة اللاسلكيه | 00/9 |
| الالنباء الصوتية | 3 /10 |
| الطير ان فوق الاردن | 07/9 |
| برج الارشاد في مطار القدس | o Vo |
| مطار عمان | OVIV |
| الطير أن المناطق الجنوبية في الأردن | OVIA |
| الطير ان العارض والعابر | 01/ 8 |
| الطيران فوق الاردن | P 140 |
| الاسم المصطلح للمطارات الاردنية | 01/ 1 |
| عمليات تزنيت مجرى الطائرات | 01/9 |
| ساعات العمل في مطاري عمان والقدس | 01/1. |
| | • |

تلغى الاعلانات التي لم يرد ذكرها في هذا الاعلان.

مدير عام الطيران المدني الاردني عادل الخالدي

تطبيق قانون تنظيم الملان والقرى والابنية

بناء على طلب لجنة التنظيم والابنية في لواء القدس وعملا بالفقرتين (١ و ٢) من المادة الثامنة من قانون تنظم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ قرر مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٨ اعتبار منطقة بلدة بيت حنينا المبينة حدودها تالياً منطقة تنظيم .

« جدول حدود منطقة تنظيم بيت حنينا »

تنطبق حدود منطقة بيت حنينا على حدود الاحواض رقم (١٥ و ١٠ و ٩ و ٤ و ٥ و ٧ و ١١ و ١٩)كما هو مبين على الخارطة المرفقة بكتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٩/٩/٢١/٣٤٥٧/٣٤٥٧ تاريخ ١٩٥٩/٢/١٢ وتعتبر هذه الاحواض هي منطقة تنظيم بيت حنينا .

◇⊝◇♦⊖:

تطبيق نظام دور السينا

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٩/٢/١١ – بالاستناد الى المادة (١١) من نظام دور السنا رقم (١) لسنة ١٩٥٦ – الموافقة على تصنيف دار (سينما غازي) التي احدثت مؤخراً على طريق مادبا بالدرجة الرابعة.

◇⊕◇◇∈<

الصيادلة

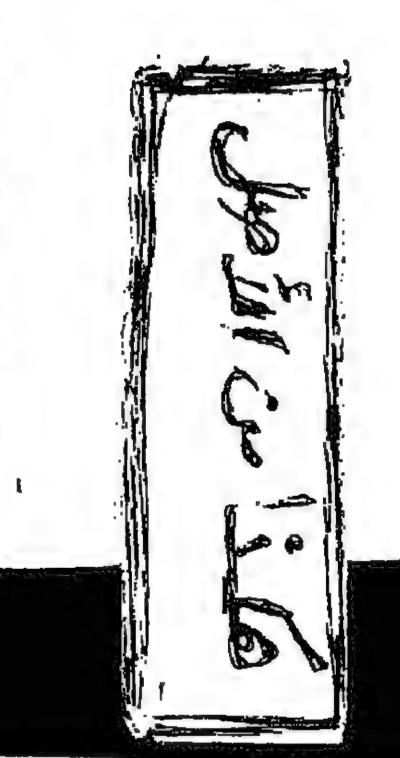
صرحت وزارة الصحة للصيدلانية الآنسة فرناند اليس نيقول ديزي البلجيكية الجنسية بتعاطي مهنة الصيدلة في المملكة الاردنية الهاشمية على أن ينحصر عملها في مستشفى راهبات الناصرة في عمان .

♦

COUNT

| اسم صاحب الطرود | محتويات الطرود | وزن الطرود بالكيلو | عـدد الطرود | تاريخ دخول البضاعة |
|-----------------|----------------|-----------------------|----------------|-----------------------|
| جواد جوده العزة | مستحضرات طبية | ٦ | 1 | 1904/7/44 |
| مجهــول | شريط منخل | ٤ | 1. | 1904/11 |

تعلن وزارة المالية/الحمارك بان البضائع المبينة اعلاه قد مضى على وجودهافي مستودعات جمرك عمان اكثر من ستة اشهر لهذا وعملا بالمادة (٣١) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ فان هذه البضائع ستباع بالمزاد العلني اذا لم يطالب بها اصحابها خلال مدة شهر واحد من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية .
وزير المالية / الجمارك



اعلن بأنني صرفت النظر عن استملاك القطع ذوات الارقام ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٥ و ٧٣ و ٣١٠ و ٣١٠ و ٣١٠ و ٣٣٠ من حوض الملفوف الشرقي رقم ٢٢ من أراضي مدينة عمان لاقامة منزل لسكنى جلالة الملك المعظم والتي كنت اعلنت عن استملاكها في الملحق رقم (١) للعدد (١٤٠٦) من الجريدة الرسمية .

عن مدير الاراضي والمساحة محمد الخشمان

√⊕◊◊**⊖◊**

اعلن انني صرفت النظر عن معاملة استملاك (٧) دونمات و (١٢٢) متراً مربعاً من القطع ذوات الارقام (٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٣ و ١٣١) من حوض الملفوف الشهالي رقم (١٧) من أراضي مدينة عمان لانشاء بناء لمجلس الامة عليها والتي اعانت عن استملاكها في الملحق رقم (١) لاعدد (١٤٠٨) من الجيريدة الرسمية .

عن مدير الاراضي والمساحة

محمد خشمان

قانون تنظيم الملن لسنة ١٩٥٥

منطقة تنظيم مدينة نابلس

يعلن للعموم وفقا لاحكام الفقرتين ١و٣ من المادة (١٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٥ ، ان بلحنة التنظيم والابنية اللوائية بنابلس قد وافقت على تنفيذ المشروع التفصيلي المعروف (بمشروع التنظيم التفصيلي رقم ٥٨/٥) المقدم من آل الصهادي ومتولي وقف آل النمر مع الخارطة الملحقة به في مكتب لجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية بنابلس والذي نشر اعلان بايداعه في الملحق رقم (٢) للعدد ١٤٠٠ الصادر بتاريخ ٣٠/١٠/١٠ وذلك بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما .

ويعلن ايضا وفقا لاحكام الفقرة (٢) من المادة (١٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ ،انه قد عرضت نسخ عن المشروع المذكور مع الخارطة الملحقة به بالصيغة التي وافقت عليها اللجنسة الانفة الذكر في مكتب اللجنة المذكورة ، حيث يجوز لجميع ذوى الشان الاطلاع عليها .

١٩٥٩ عن

عنر ئيس لجنة تنظيم المدن والبناءالاواثية بنابلس صلاح السحيات

⋄⇔⋄

يعلن للعموم وفقا لاحكام المادة (١٤) من قانون تنظيـــم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ ، ان نسخة من المشروع المعروف بمشروع التنظيم التفصيلي رقم ٧/٥ – لتنظيم ثلاثة شوارع ارقامها ١٢٤،١٢٣،١٢٢ في الجبل الشمالي بنابلس مع الخارطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب لجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية في مدينة نابلس .

ويباح الاطلاع على المشروع مع الخارطة المتعلقة به بلا رسم ويحق لذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ، او باية صفة اخرى ، ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الحريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية .

عن رئيس لحنة تنظيم المدن و البناءاللوائية بنابلس صلاح السحيات

اعلان

يعلن للعمدوم وفقا لاحكام الفقرتين ١و٣ من المادة (١٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنيدة رقم ٢١ لسنة ١٩٥٥ ، ان لجنة التنظيم والابنية اللوائية بنابلس قد وافقت على تنفيذ المشروع التفصيلي المعروف (بمشروع التنظيم التفصيلي رقم ١٩٥٦) المقدم من متولي وقف آل النمر والصادي مع الخارطة الملحقة به في مكتب لجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية بنابلس والذي نشر اعلان بايداعه في الملحق رقم (٢) للعدد ١٩٥٠ الصادر بتاريخ ٣٠ / ١٩٥٨ ، وذلك بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما .

ويعلن أيضا وفقا لاحكام الفقرة (٢) من المادة (١٧) من قانون تنظيم المدن والقرى و الابنية لسنة ١٩٥٥، انه قد عرضت نسخ عن المشروع المذكور مع الخارطة الملحقة به بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الحلية المذكورة. حيث يجوز لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها .

1909/4

رئيس لجنة تنظيم المدن والبناء الاوائية بنايلس صلاح السحيات

♦⊜⊕•

علان

عملا بالمادة ١٤ من قانون تنظيم المدن رقم ٣١ لعام ٩٥٥ ، يعلن للعموم ان المخطط المنظم لمدينة معـــان الذي يشمل التغيير ات والتبديلات لبعض الشوارع فى حي المستشفى والمدرسة قد صدق من قبل لجنة تنظيم المدن الحمليسة واو دع فى دائرة البلدية لاطلاع الجمهور عليه اثناء الدوام الرسمي .

ر ئيس لجمنه التنظيم المحلية بمدينة معان

○◆◇◆◆

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن ان عمل التسوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ فى اليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٥٩
 الوصف : عموم اراضي قرية ياصيد - التابعة قضاء نابلس

٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون باي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة فى الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجودا فى قرية عصيره الشهالية
 ٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة فى اية ارض سواء كان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

عن مدير الاراضي والمساحة محمد خشمان

♦⊖♦♦

اعلان

يعان للجميع ان جدول الحقوق العائد للقطع ذوات الارقام ٣و ٢٠ و ٣٦ و ٢٠ ومن رقم ٥٥ – ١٣٢ من الحوض رقم ٢٤٠٦٠ والقطعة رقم ٤ ومن رقم ٤٠ – ٤٨ من الحوض رقم ٢٤٠٦١ من اراضي مدينة نابلس قد عاق بدائرة Spill Con 36

تسجيل نابلس بتاريخ ٩٥٩/٢/٧ فعلى كل من يود الاطلاع على الجدول المذكور ان يراجع المحلات المبينـــة ادناه وان كان له اعتراض عليه ان يقدمه وفاقا للمادة (١٢) من قانون تسوية الاراضي والمياد لسنة ١٩٥٢ .
عن مدير الاراضي والمساحة عدمد خشمان

♦

اهر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الاراضي والميساه لسسنة ١٩٥٢ يعلن ان عمل تسوية الاراضي سيشرع به في اراضي قرية ياصيد التابعة. قضاء نابلس ما عدا الابنية التابعة لها. ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي القرية المذكورة سيبالهون فيابعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه.

عن مدير الاراضي والمساحة محمد خشمان

مدة الشركة

غايات الشركة

♦

اعلانات صادرة بموجب قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

عد تعلن شركة مصانع الالياف الاردنية المسجلة في وزارة العدلية والمعلن عن تسجيلها في الملحق رقم (١) للعدد ١٣٢٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩٥٦ والتعديلات المنشورة في الملحق رقم (١) للعدد ١٣٢٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٤/٥/١٩٥١ ان احد الشركاء السيد عبد الرحمن العامري قد باع حصته الى الشريك ادبب عبد الرحمن العامري وذلك ابتداء من ١/١/١٥٩١.

⇔⋄⇔>

★ سجلت في وزارة العدليـــة برقم وتاريخ ١٤ |٢ |١٩٥٩ الشركة المسهاة بـ « الشركة الاردنية لحفر الآبار والتعهدات الهندسية (المحدودة) » حسب البيان التالي :

السركة الاردنية لحفر الآبار والتعهدات الهندسية (المحدودة)

JORDAN ENGINEERING DRILLING & CONTRACTING ASSOCIATION.

1 — ابراهيم صوقار خورما اردني مقيم في عمان .

Y — احمد صبري اردني مقيم في عمان .

وأسمال الشركة عمان ويجوز فتح فروع لها في المملكة .

عمان ويجوز فتح فروع لها في المملكة .

خفر الآبار الارتوازية ، التعهدات الهندسية المختلفة ، وكالات الماركة .

مِن تَارِيخُ تَأْسِيسُهَا ١ |٢ |١٩٥٩ ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بموافقة الشريكين

المفوضون بادارة الشركة والتوقيع عنها الشريكان او من يفوض من قبلهما خطية مجتمعين .

Show in the

★ تعلن شركة سيارات الصحراء المساهمة المسجلة في وزارة العدلية برقم (١٨٠٨) والمعلن عنها في الملحق رقم
 (١) لعدد الجريدة الرسمية رقم (١٣٩٥) الصادر في ٢٥/٨/١٥٥١ انضام السيد احمـــد الياس خورما
 الاردني الجنسية اليها .

عبد سجلت في وزارة العدلية برقم (١٨٦١) تاريخ ١١/٢/٩٥٩ الشركة المسهاة (بشركة مصانع فينوس الاردنية) حسب البيان التالي: __

اسم الشركة شركة مصانع فينوس الاردنية مركزها مدينة عمان ويجوز فتح فروع لها في انحاء المملكة مركزها السماء الشركاء السادة جوده سوادى واولاده البير وسامي وطوفي من عمان كفريق ال أول والسيدان خضر ومحمود ابراهيم الجبشه من القدس كفريق الن يتولى شؤون الشركة الادارية والمالية والاشراف على اعمالها والتوقيع عنها الشركة الادارية عنها الله ويعين الفريق الثاني الآخر ويكون حق التوقيع عنها مناطأ بهذين المديرين مجتمعين لا منفردين المنفردين البيرين عشر الف دينار الشركة الن عشر الف دينار

لاجل غير مسمى ــ ولا بجوز لاي الفريقين قبـــل مضي عشر سنوات من تاريخ ٧ / ٢ / ١٩٥٩ فسخها أو حلها أو تصفيتها دون انذاته الذبر الآنه

١ ـ شراء مصنع الحلويات خاصة الفريق الثانى الموجود الآن في مدينة القدس ونقله في أول فرصة ممكنة الى مدينة عمان من أجل تركيبه وتوسيعة وتشغيله وادارته هناك ، وشراء وانشاء غيره من المعامل والمصانع الضرورية لاعمال الشركة

۲ صنع الشكو لاته والبسكوت والمعكر و نه و الحاويات و السكاكر
 على مختلف انواعها و اصنافها في الار دن

٣ ــ شراء واقتناء الاراضي والمباني اللازمة لمصائع ومعامل
 الشركة ومستودعاتها ومكاتبها

إلاشتر الد أو المساهمة في أي مشاريع تتصل الباشرة أو غير
 مباشرة باغراض الشركة أو اعمالها ، وعلى وجه العموم
 تعاطى أي عمل تجاري أو ما لي يساعدالشركة على تنفيذ اغراضها

اسم الشركة

اسماء الشركاء

Service of the servic

ع سجلت في وزارة العدلية تحت رقم ١٨٥٩ تاريخ ٨ ٢ ١٩٥٩ الشركة المسماة بشركة (باصات اغوار الكرك المتحدة) حسب البيان التالي :

(شركة باصات اغوار الكرك المتحدة).

١ ــ شركة اتحاد باصات قرى الكرك الجنوبية والاغوار لاصحابها السادة محمد زين الدين ابو الفيلات، والحاج سليم جويحان وحسين الحاج ياسين جويحان. وفريد جويحان، ومحمد عبد السبوع، وابر اهيم مشوح النوايسه. جميعهم اردنيون. ٢ ـ شركة باصات الكرك الوطنية غور الصافي ـ فيفا لاصحابها السادة ياسين المحادين والحساج اسحق القواسمي. جميعهم اردنيون.

اردنيون .

الكرك ونجوز فتح فروع لها في اي مكان من اللواء .

الكرك ونجوز فتح فروع لها في اي مكان من اللواء .

(١٠٥٨) ديناراً و يمكن زيادته اذا اقتضت ذلك مصلحة الشركة المفوضون بتولي شـــؤون الشركـــة

الحاج محمد زين الدين ابو الفيلات او السيد فريد امين جويمان او محمد عبد السبوع مع السيد ياسين حــن المحادين مجتمعين .

او محمد عبد السبوع مع السيد ياسين حــن المحادين مجتمعين .

ابتداء من ١ / ٢ / ١٩٥٩ والى اجل غير مسمى .

تسيير باصات لتنظيم السفر بين الكرك والاغوار .

♦

تعلن شركة وكالات رمزي للتجارة والكومسيون المسجلة في وزارة العدلية برقم (١٤٢٦) والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١٢٢٢ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٦ ٣١٥٥٥ ما يلي :
 ١ – انسحاب السيد الفرد اسعد فاحوش من الشركة .

٢ – انضام السيد حنا يوسف فشحو الاردني الجنسية الى الشركة بشراء حصص السيد الفرد اسعد فيها .

* تعلن شركة ياسين المتخليص ونقل البضائع المسجلة لدى وزارة العدلية في ١٢ | ١٩٥٥ والتي نشرت تفاصيل تسجيلها في الجريدة الرسمية بالملحق رقم (١) للعدد ١٢٢٨ تاريخ ١٩٥٥ والتي جرى تعديل نظامها ونشر ذلك التعديل في الجريدة الرسمية بالملحق رقم (٢) للعدد ١٣٩٨ تاريخ ٣٠ / ١٩٥٨ ، انسحاب السيدين سعد الدين جبري ووليسد سعد جبري من الشركة اعتباراً من تاريخ ١١ / ١٩٥٨ وبذلك يعدل البند (١١) من نظام الشركة كما يلي : _

. ١١ – يوقع عن الشركة وياسمها المدير العام احمـــد ياسين منفرداً وفي حالة غيـــابه يوقع عن الشركة كامل سعد الدين ومحمد الغزاوي مجتمعين

على شركة الطيران الاردنية الدولية المسجلة في وزارة العدلية تحت رقم ١٣٦٣ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) من العدد رقم ١١٨٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٢ والملحق رقم (٢) من العدد رقم ١١٢٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٥ انها قررت بتاريخ ١٩٥٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٥ انها قررت بتاريخ ١٩٥٥ ١٩٥٥ بان غاية الشركة المبينة في اعلان تسجيلها المنوه عنه وفي المادة الاولى من نظامها الداخلي المعدل وفي العقد المؤرخ ١٩٥٥ ١٩٥٥ تشمل القيام بكافة انواع الرحلات الجوية الداخلية والدولية المنظمة والمؤقتة والعارضة .

0000000

فقرة حكبية

صادرة من محكمة حقوق الكرك

ادعى النائب العام بلاضافة لوظيفته وكيلا عنه مدعي عام الكرك بموجب امر الأنتداب المؤرخ ١٩٥٧ | ١٩٥٧ | بطلب ثلاثة دنانير وماية وخمس وثلاثين من المدعى عليه الجندي المرمج ٥٩٣٧٨ فريح عوده سلبان الصبحي من من العزازمة السكان في غور الصافي ثمن تجهيزات عسكرية .

وبالمحاكمة الحاريه بمحضور ممثل الخزينة وغياب المدعى عليه المبلغ بواسطة النشر بالجريدة الرسمية رقم ١ للعدد ١٣٩٨. المدعى العام لكي ابرز بينتي وهي سند الصرف الفرعي رقم ٢٨٣٤ على صفحتين وهو .وريخ ١١ ١٩٥٧ اتضمينه تسعة دنانير واربعماية وخمسة وتسعين فلساً والمطلوب هو المدعى به (ميرز ١/٢) .

لهذا وعملا بالمادة ١١ من قانون البينات اقرر الحكم بالزام المدعى عليه فريح عوده سليمان لتأدية المبلغ المدعي عليه به ثلاثة دنانير وماية وخمس وثلاثين فلس ثمن تجهيزات عسكرية للخزينة وتضمينه الرسوم والنفقات ثابتاً بالمبرز (١/٢) حكماً غيابياً قابلا للأعتراض والاستثناف صدر ١٩٥٨ أ ١٩٥٨ .

⇔ >⇔

فقرة حكهية

صادرة عن محكمة بداية حقوق الكرك

بالنظر الى انه ثبت من بينة المدعي ممثل الخزينة مدعي عام الكرك ان ثمن المثل للدونم الواحد من الحصة موضوع القضية المستملكة هو ستة عشر ديناراً بشهادة مأمور التسجيل ومساعده وذلك بتاريخ صدور القرار بالأستملاك والمحكمة لا تعتبر تول الجنديين بركات مسلم المطارنه وسالم بن خليل الختاننه حول بدل المثل حيث ان تعرضهما واضح إذ ضاعنا ثمن الأرض الذي دفع الشركاء المدعي عليه عطية الله احمد الرواشده بعد الأتقاق معهم وحيث ثبت للمحكمة من القيد المبرز ان المدعى عليه يملك ثلاثة حصص من ستة في القطعة رقم ١٣٣ من الحوض رقم ٣٤ ومساحة كامل من القيد المبرز ان المدعى عليه يملك ثلاثة حصص من ستة في القطعة رقم ١٣٣ من قانون الاستملاك تقرر الحكم على القطعة اربعة دو ممات وثلاثة وعشرين متر مربع "هذا وعملا بأحكام الماده ١٥ من قانون الاستملاك تقرر الحكم على المدعى ممثل الخزينة بدفع اثنين وثلاثين دينار وماية واربعة وثمانين فاساً للمدعى عليه وذلك ثمناً لحصته المستملكة وتضمين المدعى الرسوم والنفقات اعطي وتفهم علناً باسم حضرة صاحب الحلالة الملك حسين المعظم ويغياب المدعى عليه قابلاً للأعتراض والاستئناف صدر ٢٩ / ١٢ من ١٩٥٨ .

ورقة اخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء رام الله

اسمه وشهرته ومحل اقامته : احمد السبع من قلقيليه ومن سكان رام الله سابقا والان مجهول مكان الاقامة . يجب عليك ان تؤدي في ظرف اسبوع واحد من تاريخ تبليغك هذا الاخطار الى مدعي عام رام اللهءن وزارة استنادا لبينة المدعي مدعي عام الخليل بالنيابة عن النائب العسام وهي المبرزات المؤشر علمها م/١ والتي لم يرد المدق ولم تؤد الدين المذكور او لم تبين تســـوية التأدية فتضطر داثرة الاجراء لمباشرة المعامــــلات التنفيذية اللازمة

مامور اجراء رام الله بحاسن الجاعوني

♦€◊♦€◊

مذكرة دعوى

صادرة عن محكمة نابلس البدائية

الى المدعى عليه : عدنان اديب اشيخ ناصر الخالدي من جنين ومجهول محل الاقامة . يقتضي عليك الحضور لمحكمة نابلس البدائية بيوم الاثنين الموافق ١٦ ٣١٩٥ الســاعة العاشرة صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بخصوص تقدير التعويض للقطعـــة رقم ٣١ من الحوض رقم (٢٠٠٦٨) من أراضي جنين المستملكة بمقتضى قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ والتي يحصك فيها حصة واحدة من اصل ماية و ثمــــان وعشرين حصة ، فاذا لم تحصر ولم ترسل وكيلا عنك تجري محاكمتك غيابياً .

رئيس الديوان مصطفى عرفات

○○○○○

مذكرة دعوى

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته : الآنسة جورجيت قبعين مجهواة محل الاقامة . يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الاثنين الواقع ٣/٣/٢ ١٥ الساعة الثامنة صباحاً زوالبـــة للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام ، فاذا لم تحضر وكيلا عنك تجري محاكمةك غبابياً .

صادرة من محكمة صلح الحليل

المدعي : مدعي عام الخليل بالنيابة عن النائب العام بالاضافة لوظيفته .

المدعى عليه : محمد رجب الناظر من الخليل مجهول محل الاقامة .

ما يناقضها اقرر الزام المدعى عليه محمد رجب الناظر بان يدفع للمدعي مباغ سبعةو اربعين دينار الخزينةالدولة وتضم، وانونا بحقك . الرسوم والمصاريف وأربعة دنانير اتعاب محاماه قرارا غيابيا قابلا اللاعتراض والاستثناف صدر وتفهم عانا ٢٧ | ١٩٥٩| علي العطاونة

صادر من محكمة صلح الكورة

ادعى النائب العام بالاضافة لوظيفته الرسمية بأنه يطاب من ذمة المدعى عليه الجندي المسرح رقم ٢٠٨٤٤ على حسين داود من خنزيرة مبلغ خمسة دنانير وماية وخمسة وستون فلساً نمن لوازم اميرية ويطلب الحكم على المدعىعلبه بالمبلغ المدعى به مع الرسوم .

وبالمحاكمه الجارية بحضور رئيس كتاب محكمة دير ابي سعيد ممثلا عن النياية العامة وغياب المدعىعلية المجهول محل الاقامة المبلغ بواسطة النشر بالحريدة الرسمية ملحق رقم ١ للعدد ١٣٩٥ سنة ١٩٥٨ لذا وعملا باحكام المـــواد ١٨٢٠ و ١٦٠٦ و ١٦٠٩ من المجلة اقرر الحكم بالزام المدعى عليه لتأدية المبلغ المدعى به وقدره خمسة دنانير وماية وخسه وستون فلسأ ثابتاً بالمرزات وتضمينه نصف دينار اجور الى ممثل النيابة ونصف دينار اجور النشر وثلاثمـــاية وخسة وسبعون فلس ثمن طوابع الوكالة والرسوم حكما غيابيا قابلا للاعتراض والاستثناف صدر في ٢١ |٩ |٩٥٨

صادرة من محكمة صلح جزاء عمان

الاسم والشهرة ومحل الاقامة : محمود حسن ابو عوض مجهول مكان الاقامة .

تعين يوم السبت الواقع ٢٨/٢/٩٥٩ الساعة ٨ صباحا موعداً لرؤية دعوى صحة التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح عمان وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المحصوصة من قانسون اصول المحاكمات الحزاثية .

